www.kassioun.org

976

الاثنين 27 تموز 2020

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

سورية الجديدة: نسبي ودائرة واحدة

أعادت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة تأكيد المؤكد: النظام الانتخابي القائم هو نظام قاتل للحركة السياسية، وعاجز عن تمثيل المجتمع، وألعوبة بيد قوى المال وقوى جهاز الدولة.

ما تنبغي معرفته بداية، أنّ النظام الانتخابي المعمول به في سورية، هو النظام نفسه في الجوهر الذي أرساه الاحتلال الفرنسي لسورية «نظام أكثري والدائرة الانتخابية هي المحافظة»، علماً أنّ فرنسا نفسها قد غيّرت وطورت قانونها الانتخابي عدة مرات منذ ذلك الحين.

في النظام الانتخابي الأكثري، تحتل القائمة ذات الأكثرية النسبية من الأصوات جميع مقاعد الدائرة المعنية، ولا تحصل القوائم الأخرى على أي مقعد. فإذا حصلت قائمة ما، بين عشر قوائم متنافسة على نسبة 20% من الأصوات مثلاً، وكانت هذه هي النسبة الأعلى مقارنة ببقية القوائم، فإنّ هذه القائمة ستحتل جميع المقاعد التي يتم التنافس عليها، ولن تحصل القوائم التسع الأخرى على أي مقعد؛ بكلام آخر، فإنّ 80% من الأصوات ستكون بلا قيمة، ولن يجري تمثيلها في البرلمان أو مجلس الشعب!

في مقابل النظام الأكثري، فإنّ نظاماً نسبياً، سيوزع المقاعد على مختلف القوائم، كلٌ وفقاً للنسبة التي يحصل عليها من أصوات الناخبين، ما يرفع إلى درجة كبيرة القدرة التمثيلية للعملية الانتخابية وللمؤسسة التشريعية.

من جهة أخرى، فإنّ نظام الدوائر المتوسطة، الذي يعمل على أساس المحافظات، يقطع الطريق أمام الأحزاب الوطنية العاملة على كامل الساحة السورية، ويحول الانتخابات التشريعية إلى ما يشبه انتخابات المخاتير والبلديات، بل وأسوأ من ذلك، يفتح الباب لاستخدام النزعات تحت الوطنية، من طائفية وعشائرية ودينية كأداة في الوصول إلى المجلس. وربما الأهم- بما لا يقاس، من وجهة نظر قوى المال وقوى جهاز الدولة- أنّ نظام الدائرة/ المحافظة، يتطلب عدداً هائلاً من الصناديق الانتخابية على مستوى البلاد، لا يمكن بحال من الأحوال تغطيتها ومراقبتها بشكل فعلي، إلّا من قبل أصحاب المال، ومن قبل جهاز الدولة، ما يسهل عمليات الغش والتزوير واستخدام المال السياسي.

في مقابل الدائرة/ المحافظة، فإنّ نظاماً انتخابياً يعتبر البلاد بأسرها دائرة واحدة، من شأنه أنْ يرفع من شأن البرامج الوطنية العابرة للطوائف والأديان والقوميات، حيث ينتخب السوري في أي مكان من سورية ممثليه لبرلمان سوري، لا برلمان لتجميع المحافظات.

إنّ نظاماً انتخابياً نسبياً يعتمد البلاد دائرة واحدة- أي: على العكس تماماً من النظام القائم حالياً- بات ضرورة وطنية لا مفرّ منها، في سياق التطبيق الكامل للقرار 2254، لتوحيد سورية جغرافياً ومجتمعياً، عبر فتح الباب أمام دفن الفضاء السياسي القديم، وأمام ولادة فضاء سياسي جديد عابر للأديان والطوائف والقوميات، ويمثل السوريين كسوريين، ويمثل مصالحهم العميقة، وفي مقدمتها: مصالحهم الاقتصادية- الاجتماعية بوصفهم يعانون منذ عقودٍ من عمليات نهب واستغلال وحشي، تترجمها أرقام توزيع الثروة الوطنية، التي يحصل بموجبها ما يزيد عن 90% من السوريين، على أقل من 10% من مجمل الثروة الوطنية...

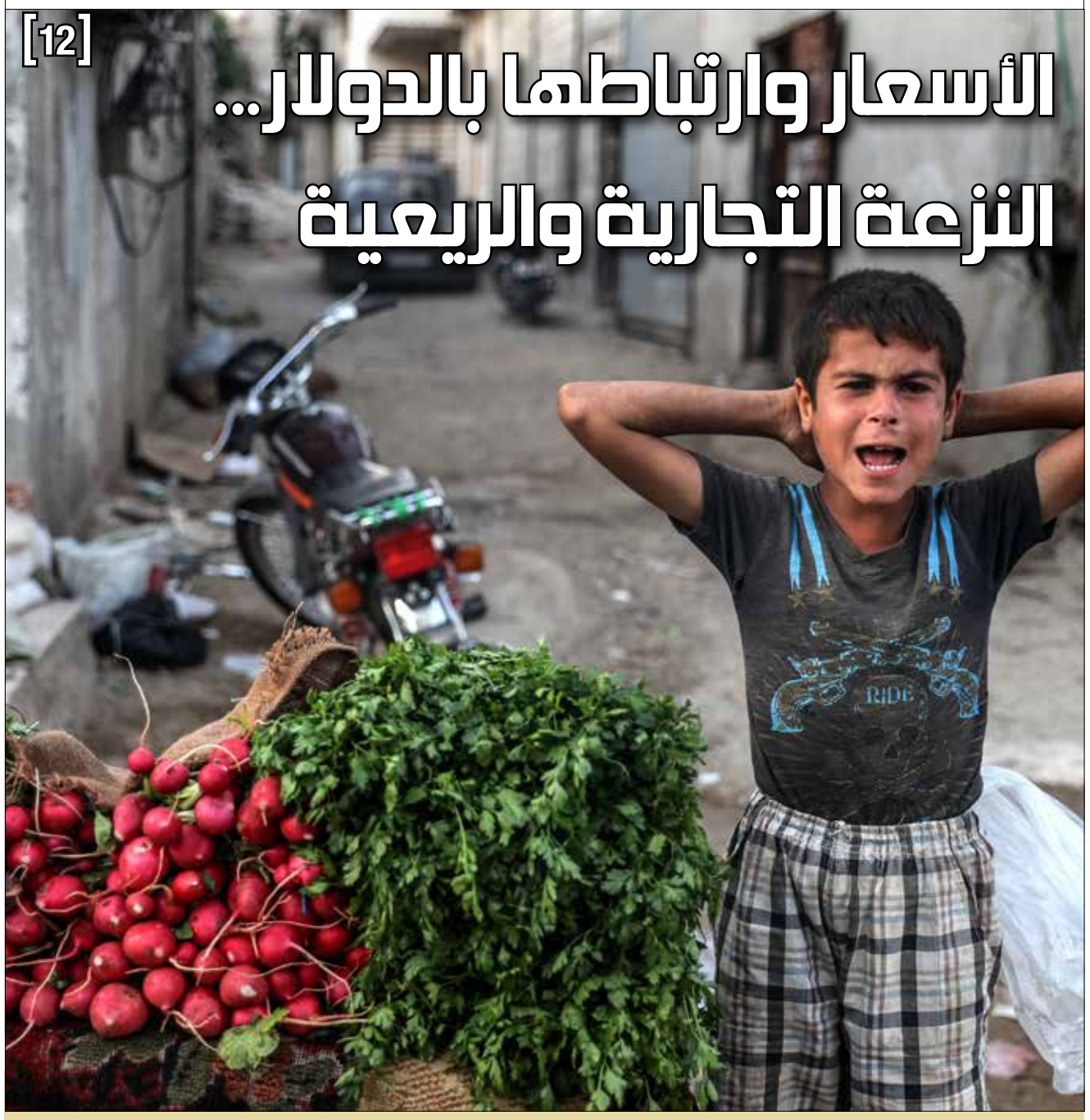

[12] الأسعار وارتباطها بالدولار... النزعة التجارية والريعية

شؤون عمالية

الأزمة مشتركة بين الصناعيين والعمال..

02

ملف «سورية 2020»

مساعي الصهيوني المسعورة للتخريب... ستزداد سعاراً

06

شؤون محلية

مزارعو طرطوس.. لجان وزارية و«العوض على الله»!

08

ملف «سورية 2020»

يوسف العظمة... متى يعود الجثمان المغيّب منذ 100 عام

21

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

ثمانية محاور عمل تبنتها النقابات...2

في العدد السابق من قاسيون، تم تسليط الضوء على أربعة محاور مما طرح في ختام المؤتمر السابع والعشرين، وقلنا: إن هذه النقاط هي بمثابة برنامج عمل للحركة النقابية في دورتها الانتخابية الجديدة، والتي تمّ التركيز فيها على قضايا هامة من حيث علاقتها بالحركة النقابية، وتأثيرها المباشر على مصالح وحقوق العمال، ولكن رغم أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص أهميتها من حيث علاقتها المباشرة بالطبقة العاملة السورية كممثل لمصالحها أمام أرباب العمل، سواء في القطاع الخاص، أو في قطاع الدولة كما هو مفترض قانوناً، لم تقل لنا النقابات كيف سيتم العمل من أجل تنفيذ تلك النقاط البرنامجية عن طريق الحكومة وهي شريكه لها؟ وهي تعلم كم سوّفت الحكومات ما كان يطرحه الكادر النقابي في المؤتمرات ومجالس الاتحاد، أمام الحكومة الحاضرة لتلك لجلسات من قضايا لها علاقة بحالات فساد واضحة المعالم، ويأتي الرد من قبل ممثلي الحكومة، زوّدونا بالوثائق، وكأنها لا تعلم بالفساد وكيف يتم.

النقاط الأخرى التي سنطرحها لا تقلّ أهمية عن النقاط السابقة، من حيث أهميتها القانونية والحقوقية، كونها مرتبطة بتعديلات على قوانين العمل بالإضافة إلى ما هو مهم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وهي: مكافحة الفساد، فقد جاء «الاستمرار بمكافحة الفساد والضرب بيد من حديد على الفاسدين وتجار الأزمات الذين استغلوا انشغال الدولة بكافة مفاصلها» واضح من نص العبارة المكافحة تتم بمجموعة من الإجراءات القانونية، ومنها: إجراءات لها طابع زجري، وهذه الطريقة لا تكافح الفساد الكبير المحمي، ولكن تأتي على من يُسمون أكباش فداء، ليتم التسويق بأن الحكومة تكافح الفساد، حيث هذا الموضوع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بجهاز الدولة، وبالتالي، يحتاج إلى قرار سياسي يجعل الشعب السوري قادراً على حماية ثروته المنهوبة أكثر منه إجراءات قانونية، وإلا ماذا يعني ما ينشر وما هو واقع بأن مليارات من الليرات والدولارات مستولىً عليها بطرق شتى عبر إضعاف الليرة السورية، وعبر الاحتكار والتحكم بالأسعار؟ التي أدت إلى إفقار الفقراء من عمال وفلاحين وخراب الصناعة والزراعة اللتين هما قاعدتا الارتكاز الحقيقي في تحقيق نسب النمو المطلوبة، والإقلال من نسب الفقر والبطالة والتهميش، حطب إعادة إنتاج الأزمة مرة أخرى.

الأزمة مشتركة بين الصناعيين والعمال..

جميع الدراسات الاقتصادية تُجمع على أن الوضع المعيشي لعموم الشعب السوري- ما عدا أصحاب النهب الكبير- يسير بمنحدر شديد الخطورة، قياساً بارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة التي أصبحت وفقاً للواقع المعاش والدراسات التي تصدر بأرقامها الصادمة لكل الفقراء، مقارنةً مع ما يحصلون عليه من أجور وموارد لا تكفي كفاف اليوم أو عدة أيام متوالية، لتتحول إلى كارثة إنسانية بكل ما تحمل الكلمة من معنى.

■ عادل ياسين

وحسب جريدة قاسيون، وكذلك الأرقام الحكومية المقاربة لها: إن تكاليف المعيشة لأسرة مكونة من خمسة أشخاص هي 550 ألف ليرة، بينما وسطي الأجور لا يتعدى 100 ألف ليرة سورية، فكيف ستستقيم الأمور المعيشية مع الفرق الهائل بين الأجور وتكاليف المعيشة؟ سؤال يطرحه الفقراء السوريون على أصحاب الحل والربط في الحكومة، التي تمطرنا عبر الإعلام، والإعلام فقط، بسيل هائل من الوعود الخلّبية التي تتبخر مع الانتهاء من التصريح، وهذه التصاريح الرنانة، ليست فقط في الجانب المتعلق بالوضع المعيشي فقط، بل تمتد إلى مجمل المطارح الاقتصادية «صناعة- زراعة» التي تئن من وطأة التدابير الحكومية وعجزها عن تأمين مستلزماتها من مشتقات نفطية، ومستلزمات إنتاج، وأطلقت العنان لتأمين تلك المستلزمات لغيرها بما يرفع التكاليف على الصناعيين بسبب أسعارها المرتفعة والمتعددة، مما سيعني ذلك أيضاً ارتفاع أسعار مبيعاتها أو تصديرها في حال تمكنت من الإنتاج، وفي الغالب فإن الإنتاج الصناعي في أسوأ حالاته، كما عبّر عن ذلك الكثير من الصناعيين، وهذا الأمر يجعل العجز عن تصريف البضائع المنتجة هو سيد الموقف والمصير المحتوم لتلك الصناعات، هو التوقف عن الإنتاج، وهو ما يتم الآن للكثير من الصناعات التي تُشغّل آلاف العمال المهددين بخسارة عملهم بشكل كلي أو جزئي، كما هو حادث الأن في الكثير من المعامل، حيث يجري تقسيم العمال إلى مجموعات تتناوب على الإنتاج، من أجل عدم خسارة الكادر الفني والصناعي، وهي خسارة مزدوجة للعمال وللمعامل التي يعملون فيها ويعيشون على ما تقدمه لهم من أجور بالرغم من ضآلتها وعدم كفايتها لحاجاتهم الضرورية.

إن السياسات الليبرالية المحابية باتجاهها الرئيس للاستثمار بالجانب الريعي- الذي يحقق أرباحاً هائلة لأصحابه- ولا تفيد في حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية من فقر وبطالة وتهميش، ولا تؤدي إلى تشغيل المعامل التي تضع الحكومة العصي في عجلات دورانها، وتتحمل المسؤولية الأساسية فيما وصلت إليه أوضاع الناس والصناعة، التي هي شبه متوقفة.

هذا الواقع هو غيض من فيض، وستكون منعكسات هذا الواقع على الصناعة والزراعة، وعلى الاقتصاد الوطني كارثية، وستؤدي إلى إعادة إنتاج الحطب الذي أنتجته في بداية الأزمة الوطنية وأحرق البلاد والعباد، والآن تُعاد الكَرّة مرة أخرى بأشكال أكثر وحشية، لأن الموضوع الجديد القديم يمسّ الوضع المعيشي بالمعنى الحرفي للكلمة، أي: يصبح قضية جوع حقيقية لا يعلم أحد حتى اللحظة كيف ستكون عليه منعكسات هذا الجوع وهذه البطالة وهذا التهميش كنتيجة مباشرة لتلك السياسات المتوحشة بحق الصناعة والعمال والبلاد وكل العباد.

إن المُدد الزمنية التي سيستغرقها هذا الوضع قد تطول، ما لم يتم إنجاز الحلول الكفيلة بوقف الكارثة الوطنية، وليس هناك من حلول علاجية للوضع الصناعي والاقتصادي بشكل عام سوى الحل السياسي، الذي سيفتح أفق التغيير المطلوب للخروج من هذه الكارثة الوطنية، ودون ذلك يعني: إهداراً للطاقات والقدرات والإمكانات الكبيرة التي بنيت خلال عقود على مذبح الاستثمار الجائر في الاقتصاد الريعي: المصرفي والسياحي والبناء وغيره، وعلى حساب الاقتصاد الحقيقي الذي به وبه فقط سينهض الاقتصاد الوطني، الذي هو خشبة الخلاص لكل الأزمات التي يعاني منها شعبنا بأغلبيته الفقيرة.

البطالة والفقر

من أوائل الحقوق التي أقرتها الشرائع الدولية، الحق في العمل، ويعتبر العمل حقاً لكل فرد في المجتمع، ولا بد أن يتمتع بهذا الحق، وهو لا يقل أهمية عن الحق في التعليم، والحق في الغذاء وغيرها من الحقوق الأساسية للإنسان، حيث جاء في المادة: 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

■ نبيل عكام

لكل شخص حق العمل، وفى حرية اختيار عمله، وفى شروط عمل عادلة ومرضية، وفى الحماية من البطالة.

تعتبر الأزمات ورقة عباد الشمس وكاشفاً تاريخياً وحقيقياً لما يجول في أعماق المجتمع من مشاكل اجتماعية واقتصادية تلدغ المجتمع. وقد أظهر انفجار الأزمة في البلاد أن البطالة ليست هي وليدة انفجار الأزمة، لكن تصاعد وتيرة انفجار هذه الأزمة قد ساهم في ازدياد معدلات البطالة في البلاد، وتختلف الأرقام التي صدرت عن مختلف مراكز الدراسات الإحصائية حول نسبة البطالة في سورية، حيث تتفق جميعها على أنها مرتفعة وازداد ارتفاعها خلال سنوات الأزمة التي ضربت مختلف القطاعات، الإنتاجية: من صناعة وزراعة. والخدمية منها: من مواصلات وصحة وسياحة وغير ذلك. فقد وصلت نسبة البطالة إلى 50% من قوة العمل، حيث دلّت على ذلك معظم هذه الدراسات، وقد تبنت منظمة العمل الدولية خلال دراساتها الإحصائية الدولية هذه الأرقام، وتم تصنيف سورية من قبل هذه المنظمة ضمن أوائل الدول في نسب البطالة المرتفعة

مشكلة فقر اجتماعي عام

عندما نقول: بطالة، يعني ذلك انعدام الدخل، وبالتالي الفقر بشكل عام، ولكن مشكلة الفقر في البلاد ليست عند العاطلين عن العمل فقط، بل هي مشكلة فقر اجتماعي عام مرتبط بسوء توزيع الثروة الوطنية، وعملية الإفقار هذه تستفيد منها قوى النهب والفساد، حيث ما زال القرار الاقتصادي والسياسة الاقتصادية في خدمة مصالحها. تقول بعض المؤشرات: إن الفقر يمكن أن يقاس مقارنة بحصة الإنفاق على وسائل العيش الضروري من الدخل وفق حد لا يتجاوز 60% من الدخل على وسائل العيش الضرورية من غذاء وكساء بالدرجة الأولى، إن كافة العاملين بأجر في القطاع المنظم لدى الدولة والقطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أدنى من مستوى الحد الأدنى للمعيشة، وهذا الدخل لا يكفي الاحتياجات المطلوبة للغذاء فقط. وهذا ينطبق أيضاً على العاملين بأجر في القطاع غير المنظم والحرفيين والعاملين لحسابهم الخاص، نتيجة انخفاض سوية الأجور، وتثبيتها حيث حدها الأعلى لا يصل إلى الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة. وبالمناسبة، إن القطاع غير المنظم يشمل ما يزيد عن 40% من قوة العمل، وهم ليسوا أحسن حالاً من العاملين في القطاع المنظم سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص، بل أسوأ حالاً من حيث مكان العمل وشروط العمل وساعات العمل والأجور أيضاً.

للنقابات دور

في الوقت الذي تتقدم فيه وتعمل ما بوسعها، قوى النهب والفساد في أجهزة الدولة وخارجها بشكل متناغم وأكثر وقاحة لتحميل الطبقة العاملة وكافة الكادحين تكلفة الخروج من هذه الأزمة، تقوم بعض المؤسسات الحكومية بتسريح آلاف العمال ورميهم على قارعة الطريق تحت ذريعة العمال ذوي العقود المؤقتة، وكان ليس أخرها أو أولها، عندما قامت محافظة دمشق بتسريح ألف عامل دفعة واحدة تحت ذريعة الأعباء المالية المترتبة على هذه العقود. وبالمقابل، نجد أن الحركة النقابية ما زالت تستجدي من أجل الحصول على بعض التعويضات الهزيلة، أو رجاء من أجل إعادة العمال الذين يتم فصلهم من العمل هنا أو هناك، لن يكون انعتاق للطبقة العاملة من مستنقع الفقر دون مواجهة حقيقية للبطالة والتسريحات، وتتطلب هذه المواجهة من الحركة النقابية، أن تكون أشدّ ارتباطاً بالطبقة العاملة، وأن تقوم بتجميع أدوات نضال العمال الكفاحية والديمقراطية كلها، والاستفادة من التجارب النضالية المحلية والدولية كلها أيضاً.

الطبقة العاملة

إضراب عمال وسائقي شرق الدلتا بالسويس

وقفت اليوم الاثنين حركة النقل التابعة لشركة شرق الدلتا لنقل الركاب في السويس، وذلك بجميع الخطوط بين السويس والمحافظات المجاورة وبني سويف والغربية، إثر إضراب العمال عن العمل. ويطالب العمال بصرف الحوافز الشهرية التي حصلوا عليها منذ عام 2012 والتي تمثل نسبة من الأرباح في السنة المالية، موزعة على شهور السنة، كما يطالب العمال بزيادة الراتب الأساس ليكون الحد الأدنى للأجور متناسباً مع الوضع المعيشي، والترفيعات الدورية وتعديل منظومة العلاج والطبابة، وإلغاء الحد الأقصى للأجور، وخلال المفاوضات بين رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ورئيس الشركة القابضة للنقل البري والبحري، وعد رئيس الشركة القابضة بحل الأمر.

عمال صناعة المنظفات بالأخضرية في إضراب مفتوح

دخل عمال صناعة المنظفات بالأخضرية «الجزائر» التابعون لمجمع شيميكا في إضراب مفتوح عن العمل تنديداً بالطرد التعسفي بحق أمين نقابتهم، مطالبين بضرورة إعادته حالاً، هذا وقد قرر العمال الدخول في إضراب مفتوح عن العمل بعد تعثر المفاوضات بين أمين نقابتهم وإدارة المعمل، تحت رعاية مديرية العمل، متهمين الإدارة بالمراوغة والتعنّت، ومن الجدير ذكره أنه تم طرد رئيس النقابة من عمله خلال محاولته الدفاع عن حقوق العمال، وهو ما دفع العمال إلى الإضراب عن العمل إلى حين إعادة أمين نقابتهم إلى عمله، مهددين بالتصعيد في حالة تجاهل مطلبهم. وأكد رئيس اتحاد عمال البويرة في الجزائر، بأن ما حدث لأمين النقابة يعد سابقة خطيرة، وأن طرده من عمله غير قانوني.

عمال نظافة يلوّحون بالإضراب في مدينة المحمدية

أعرب عمال النظافة– التابعون لشركة SOS في مدينة فضالة المغربية– عن دخولهم في إضراب مفتوح قبل أسبوع عطلة العيد، في حال رفض الشركة الاستجابة لمطالبهم المقدمة منذ عدة أشهر، هذا وقد لوّح عمال النظافة بالدخول في إضراب عن العمل أيضاً، في حالة استمرار الشركة في رفض الاستجابة لمطلبهم المتمثل في التغطية الصحية الكاملة وتخصيص ميزانية الأعمال الاجتماعية. ويؤكد عمال النظافة بالمحمدية أن عدم حل هذا الملف والاستجابة لملفهم المطلبي سيجعلهم يتخذون خطوات تصعيديه للدفاع عن مصالحهم. ويطالب عمال النظافة في الشركة بإجراء حوار جدي، ومعالجة مسألة الأجور وفق مشروع الاتفاقية الجماعية، لضمان السلم والاستقرار الاجتماعي، وحتى لا تعرف المدينة المشاكل التي كانت تعرفها في هذا القطاع سابقاً.

رواتب البحارة... عنوان معركة بين أرباب العمل والنقابيين

رواتب البحارة موضوع سجال كبير بين أرباب العمل والنقابات البحرية في المفاوضات التي تجريها النقابات حول مراجعة الاتفاقية الجماعية للصيد، التي بدأت في أوائل تموز على مستوى العاصمة الاقتصادية لموريتانيا، على وقع المظاهرات اليومية للبحارة. حيث تقدم النقابيون بمقترحات مكتوبة في المفاوضات الجارية تقضي بأن يكون الحد الأدنى لراتب البحار هو 210 آلاف أوقية من أجل ضمان حياة كريمة لعمال البحارة، ويقول مندوب اتحاد العمال الموريتانيين المشاركين في المفاوضات: إن البحار عانى كثيراً، وإن راتبه لا يمكن أن يبقى على هذا النحو، غير أن أرباب العمل يقترحون أن يكون راتب البحار 74000 أوقية، وهو ما وصفته النقابات بأنه لا يرقى إلى طموحاتهم، وبالتزامن مع المفاوضات قامت النقابة بإيداع إخطار بتنظيم إضراب شامل.

لماذا الانضمام للنقابة؟

نشر اتحاد النقابات العالمي على صفحته الرئيسة، دعوة للعمال من أجل الانتساب للنقابات، وهو الاتحاد الذي تأسس عام 1945، ويضم بين صفوفه الملايين من العمال المنضوين في اتحادات بلدانهم.

■ محرر الشؤون العمالية

حيث يسهم الاتحاد مساهمة فعالة في مواجهة قوى رأس المال، دعماً للعمال في مختلف مناطقهم وبلدانهم، وخاصةً في المراكز الإمبريالية، حيث يكون الصراع بين العمال وقوى النهب واضحاً وسافراً، وفي الساحات عبر الإضرابات والتظاهرات، ويتصاعد الحراك العمالي يوماً بعد يوم، بسبب شدة النهب الواقعة، وبسبب خسران العمال للكثير من حقوقهم التي كانوا يحصلون عليها في مرحلة ما كانت تسمى «الرفاه» الاجتماعي، حيث كانت تقدم فيها الرشاوى للنقابات الصفراء من أجل السيطرة والتحكم بمسار الصراع مع القوى الرأسمالية، ولكن هذا لم يدم طويلاً، وكسر العمال الطوق المفروض عليهم لينتزعوا حقهم في الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، عبر تأسيس نقابات تتمتع باستقلالية قرارها البعيد عن التأثيرات والرشاوى التي كانت تقدمها القوى الرأسمالية، وبالتالي، تعيق العمال عن الدفاع عن مصالحهم، وخاصةً أجورهم التي انخفضت وميزاتهم التي كانوا يحصلون عليها في وقت كان النهب على أشدّه لثروات الشعوب، بسبب الاختلال في موازين القوى، التي تتغير الآن، وبالتالي شدة النهب السابقة لم تعد على ما هي عليه، ولهذا اتجهت القوى الرأسمالية لتشليح الطبقة العاملة في مراكزها ما كانت تحصل عليه سابقاً، بل أخذت تقلّص من استخدام القوى العاملة حتى باتت البطالة والتشرد هي العنوان الرئيس الذي يتصدر المشهد في المراكز الإمبريالية، ليتحول إلى عامل إضافي من عوامل المواجهة بين الناهبين والمنهوبين، لهذا يرفع اتحاد النقابات العالمي من وتيرة نشاطه باتجاه انضمام العمال إلى النقابات الحقيقية لزيادة ورفع وتيرة الضغط على مراكز النهب لانتزاع حقوق العمال.

اتحاد النقابات العالمي ضمن نشاطه الداعي والمشجع للعمال بضرورة الانتساب للنقابات من أجل تقويتها وزيادة فاعليتها النضالية، يوضح في المنشور المقتبس أهمية الانتساب للنقابة وفوائده بالنسبة للعمال.

الآن وأكثر من أي وقت مضى، إن الانضمام إلى النقابات هو أمر مهم. باعتبار أن 26 مليارديراً يمتلكون أصولاً تعادل ما يملكه أفقر 50% من سكان العالم، حيث يواجه الناس العاديون صعوبات كبيرة في تغطية نفقات الحياة. تكافح النقابات العمالية من أجل حصول العمال على حصة أكثر إنصافاً من الأرباح، مما يؤمن اقتصاداً سليماً ومجتمعاً مستقراً. إذاً، فماذا ستقدم هذه النقابات؟

أجور ومزايا أفضل

لقد ثبت أن العمال الأعضاء في نقابات عمالية يكسبون أكثر من العمال غير المنضمين إلى النقابات. تستخدم نقابات العمال القوة الجماعية للمفاوضة من أجل الحصول على رواتب أفضل، والمعاشات التقاعدية، والعطلات، والتأمين الصحي، والأجر المرَضي، والعمل الإضافي، وأكثر من ذلك. وتقوم النقابات العمالية بمفاوضات مضنية مع الإدارة بغية التوصل إلى أفضل اتفاق ممكن لصالح العمال والموظفين، حتى لا تضطرون إلى القيام بذلك بأنفسكم.

الحماية الشخصية

النقابات تساندكم. فهي لا تخبركم بحقوقكم فحسب، بل ستدافع أيضاً عن هذه الحقوق. إذا عاملكم صاحب العمل بشكل غير عادل، فيمكنكم الاعتماد على دعم وتمثيل يتمتع بالخبرة من نقابتكم. فممثل النقابة العمالية هو شخص موثوق به، تلجؤون إليه عندما تكونون غير راضين عن العمل، أو عندما تتصرف الإدارة بشكل سيّئ. وبما أنَّ أماكن العمل تمرُ بمرحلة تحول عن طريق الأتمتة والروبوتات، فإن النقابات العمالية تطالب بالتدريب والتعليم والحماية الاجتماعية للعمال مدى الحياة، حتى ينتقلوا إلى عالم العمل الجديد.

المساواة

النقابات العمالية تناصر الحقوق المتساوية والأجور المتساوية. وتحارب التمييز ضد العرق، والجنس، والتوجه الجنسي، والإعاقة. وتشجع على الاحترام وصيانة الكرامة في مكان العمل. كما تعمل نقابات العمال على تعزيز حقوق الأمومة، والمرونة في العمل وأجور الأبوة، لتهيئة الظروف من أجل تقاسم مسؤوليات الرعاية. واليوم، تقود المرأة بعضاً من أكبر النقابات العمالية في العالم، وتشجع النقابات المرأة والشباب على تولّي أدوار قيادية في هياكل النقابات. بصفتكم ممثلين نقابيين، يمكنكم جعل مكان عملكم أفضل.

أماكن العمل المنقَّبة أكثر أماناً لأن النقابات العمالية لن تسمح بأن يُعرِّض العمال حياتهم للخطر من أجل تحقيق أهداف الإنتاج

الصحة والسلامة

أماكن العمل المنقّبة هي أكثر أماناً، وهذه حقيقة. ذلك لأن النقابات العمالية لن تسمح بأن يُعرِّض العمال حياتهم للخطر من أجل تحقيق أهداف الإنتاج، أو توفير الأموال للشركة. الأشخاص الوحيدون الذين يتمتعون بالسلطة الأخلاقية لتقييم المخاطر، هم أولئك الذين يواجهون هذه المخاطر بأنفسهم. والطريقة الوحيدة ليكون لكم صوت، هي وجود نقابة عمالية. بدعم من النقابة، يمكنكم بثقة قول: لا للعمل الخطِر دون فقدان وظيفتكم. النقابات العمالية تشن حملات بلا كلل من أجل ظروف عمل أكثر أماناً، ويعود الفضل لها في تحقيق معظم المكاسب في مجال الصحة والسلامة في مكان العمل.

التضامن

النقابات العمالية لها شبكة مدهشة تمتد عبر العالم. الاتحادات العالمية، مثل: الاتحاد الدولي للصناعات– الذي لديه أكثر من 600 نقابة عضو في 140 دولة– يمكنها أن تستخدم عضويتها التي تقدّر بالملايين لتوجيه انتباه أضخم الشركات. يمكن للاتحادات الدولية أن تثير قضية خطيرة يتم تجاهلها على مستوى المصنع أو المكتب، مع الإدارات العليا للشركات متعددة الجنسيات. في كثير من الأحيان لا تكون الإدارة العليا للشركة على دراية بالمشكلة التي تحدث محلياً، كما يمكن للاتحادات الدولية المساعدة في حل مشكلة ما على الأرض. عند الانضمام إلى نقابة، فأنتم تنضمون إلى أسرة عالمية.

سورية: الأكثري والنسبي..

مع وقوف البلاد على عتبة تغييرات سياسية كبيرة مستحقة، ينفتح الباب واسعاً لطرح الأسئلة الأكثر إلحاحاً، والتي كانت مغيبة عن المشهد السياسي خلال العقود الطويلة الماضية كنتيجة طبيعية لانخفاض مستوى الحريات السياسية والديمقراطية في سورية.

■ أحمد الرز

واحدٌ من هذه الأسئلة المفصلية هو: تحديد طبيعة قانون الانتخابات البرلمانية المطلوب والضروري في سورية المستقبل. وكمدخل لهذا النقاش، لا بد من توضيح الفرق بين نظامين لانتخاب البرلمان: نظام الانتخاب الأكثري «وهو النظام المعمول به في سورية حالياً»، ونظام الانتخاب النسبي.

نظام الانتخاب الأكثري

هو واحد من أقدم الأنظمة الانتخابية في العالم، ويعرف أيضاً باسم «نظام الفائز الأول». ويقوم هذا النظام على مبدأ مفاده، فوز المرشحين أو القوائم الحاصلة على أعلى عدد من أصوات الناخبين. والمرشح الفائز هو المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات، حتى لو لم تكن هذه الأغلبية التي حققها أغلبية مطلقة «خمسون في المئة زائد واحد».

وينتشر هذا النظام اليوم بشكل خاص في المملكة المتحدة والدول التي كانت واقعة تاريخياً تحت النفوذ البريطاني، مثل: كندا والهند ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو النظام المعمول به في سورية منذ عقود طويلة. من أهم مساوئ هذه الطريقة أنها تمثل الطرف الذي نال الأغلبية من الأصوات وتستبعد نهائياً الأطراف الأخرى، كما أنها تعزز التركيز على الأفراد بدلاً من البرامج السياسية، وتقوي التمثيل على أساس مناطقي، وتؤدي إلى ضياع عدد كبير من أصوات الناخبين؛ فالناخبون الذين صوتوا للأقلية لا يحصلون مقابل أصواتهم على أي مقعد. وكمثال أولي: سنفترض أنّ 5 قوائم تتنافس في الانتخابات على 100 مقعد، وأسماؤها على التتالي «أ، ب، ج، د، ه»، ولنفترض أنّ توزيع الأصوات جاء بالشكل التالي: «أ: 30%، ب: 25%، ج: 20%، د: 15%، ه: 10%». وفقاً للنظام الأكثري فإنّ المئة مقعد كلّها ستذهب للقائمة أ، ولن تحصل القوائم الأربع الباقية على أي مقعد. أي: إنّ 70% من الأصوات لن يجري تمثيلها، وأكثر من ذلك فإنّ «النظام الأكثري» سيحوّل الأقلية النسبية «30%» إلى أكثرية مطلقة «100%».

نظام الانتخاب النسبي

يضمن نظام الانتخاب النسبي ترجمة حصة أي حزب سياسي أو جهة مشاركة في الانتخابات من أصوات الناخبين إلى حصة مماثلة من المقاعد في البرلمان. ويقوم كل حزب سياسي أو تكتل انتخابي في ظل هذا النظام بتقديم قائمة من المرشحين للدائرة الانتخابية «هنا قد تكون الدولة مقسمة إلى عدة دوائر انتخابية، أو تكون كلها دائرة واحدة»، وبعد انتهاء التصويت، يحصل الحزب أو التكتل على حصة من المقاعد تتناسب مع حصته من الأصوات.

ومن أهم المزايا التي يتمتع بها نظام الانتخاب النسبي، هي أنه يساهم في خلق وتعزيز التعددية الحزبية، وضمان التمثيل العادل للمجتمع في البرلمان، ويقلل الأصوات الضائعة، كما أنه يدفع الناخب إلى الإدلاء بصوته بناءً على رأيه في البرامج الانتخابية المطروحة وليس على رأيه في الأفراد «لا سيما إن كانت الدولة كلها دائرة واحدة، أي: إن الناخب يصوت للمرشحين على نطاق البلد كله وليس عن منطقته فحسب» مما يقوي التمثيل على أساس وطني لا مناطقي ضيّق، ويضعف إلى حد كبير عمليات التلاعب التي تجري من خلال المال السياسي.

مثال للتبسيط..

سنفترض أن هنالك انتخابات في دائرة معينة للحصول على ستة مقاعد في البرلمان، وتتنافس في هذه الانتخابات ثلاث قوائم لأحزاب وتكتلات مختلفة: القائمة «أ» والقائمة «ب» والقائمة «ج». وقد حصلت القائمة «أ» على 600 صوت، والقائمة «ب» على 400 صوت، والقائمة «ج» على 200 صوت.

من مساوئ الطريقة الأكثرية أنها تمثل الطرف الذي نال الأغلبية وتستبعد نهائياً الأطراف الأخرى وتعزز التركيز على الأفراد بدلاً من البرامج السياسية

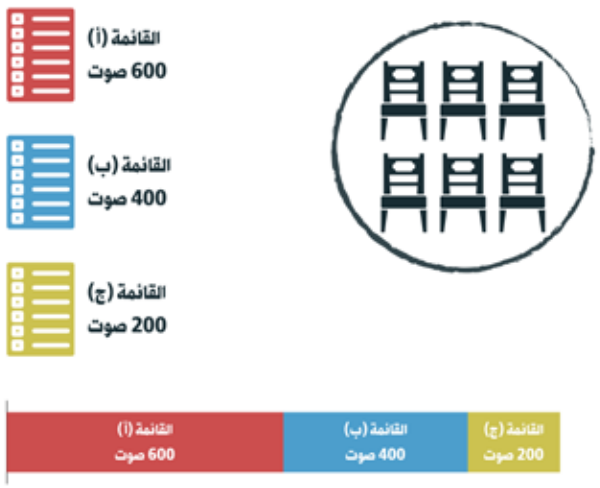

في هذه الحالة لدينا طريقتان للحساب، فإذا كنا نعتمد نظام الانتخاب الأكثري، فإن القائمة «أ» ستحصل على المقاعد الستة جميعها، وعندها ستذهب أصوات الناخبين الـ 600 الذين صوتوا للقائمتين «ب» و«ج» هباءً، أي: إن نصف المقترعين لن يستطيعوا أن يوصلوا صوتهم إلى البرلمان.

أما إذا كنا نعتمد نظام الانتخاب النسبي، فإن القائمة «أ» ستحصل على ثلاثة مقاعد، والقائمة «ب» على مقعدين، والقائمة «ج» على مقعد واحد.

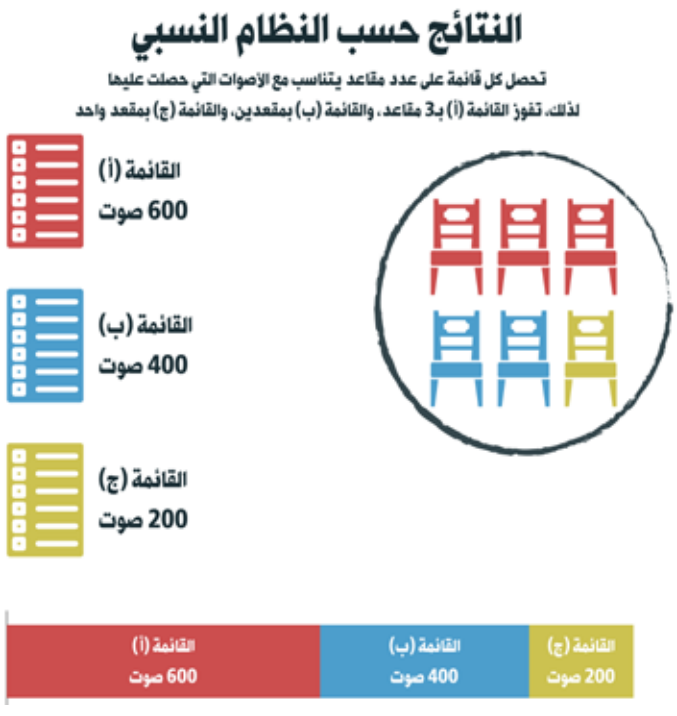

تلعب طريقة الانتخاب- ولا سيما في تلك الحالات التي تكون فيها البلاد خارجة لتوّها من أزمات وصراعات- دوراً محورياً في رأب الصدوع الناتجة عن هذه الصراعات، حيث إن المصالحة الوطنية الحقيقية والعميقة تحتاج إلى آلية تعكسها، والانتخابات هي إحدى هذه الآليات. وعلى هذا الأساس، ينبغي اختيار الطريقة التي تستطيع أن تنقل الصراع من شكله العسكري المهدد لحياة الملايين الناس، إلى شكله السياسي «أي: الصراع عبر البرامج السياسية» القادر على دفع البلاد خطوات واسعة إلى الأمام.

الرأسمالية تقطر دماً من جميع مسامها

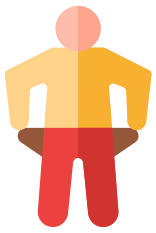

18,000,000

إنسان يموتون كل عام لأسباب ترتبط بعوامل الفقر أي ما يعادل تقريباً ثلث الوفيات المسجلة على جميع أنحاء العالم

1,18

الإنتاج الزراعي العالمي الحالي يستطيع أن يطعم أكثر من ضعف عدد سكان العالم بينما يعاني من الجوع المباشر أكثر من 868,000,000 شخص حول العالم

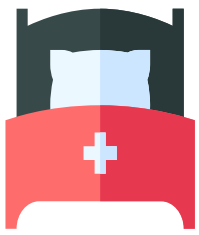

3,000,000

إنسان يموتون كل عام وذلك بسبب الإصابة بأمراض قابلة للشفاء لو توفرت لهم الرعاية الصحية المناسبة.

8,000,000

إنسان يموتون في كل عام لأسباب ترتبط بعدم قدرتهم على الوصول السهل لمصادر المياه الصالحة للشرب

2,700,000,000

إنسان يعانون للحصول على مبلغ يقل عن دولارين يومياً، بينما يعيش 1,300,000,000 في الفقر المدقع

لا يحصل 90% من سكان العالم على أكثر من 15% من الموارد

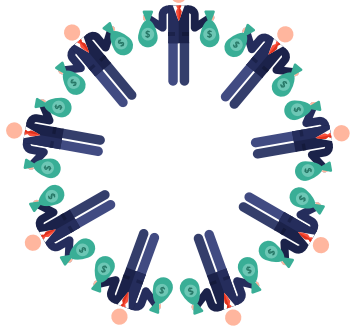

يملك تسعة أشخاص حوالي 50% من موارد العالم

هل انخفض عدد الفقراء حقاً؟

منذ أعوام عدة، جرت العادة أن يتم الحديث عن تراجع في أعداد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع حول العالم، لكن هذا الكلام كثيراً ما يتجاهل الدور الأساسي للصين في ذلك، حيث استطاعت أن تخرج 740,000,000 مواطن من الفقر المدقع. وفي الوقت نفسه، يتم تجاهل الارتفاع الكبير لعدد الفقراء في العالم إذا استثنينا الصين من الحساب.

%39

من سكان العالم الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع هم من الأطفال الذين يبلغون من العمر 14 عاماً أو أصغر.

%65

من سكان العالم الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع هم من العاملين بالزراعة حصراً.

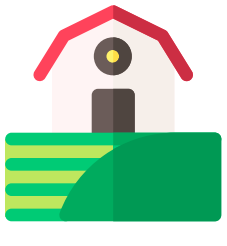

%80

من سكان العالم الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع هم من سكان المناطق الريفية.

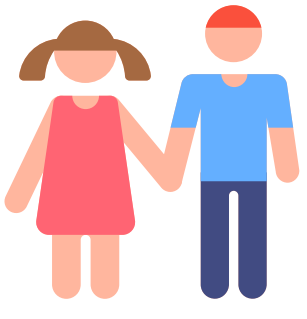

%44

من سكان العالم الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع هم من الأطفال الذين يبلغون من العمر 14 عاماً أو أصغر.

مساعي الصهيوني المسعورة للتخريب في سورية... ستزداد سعاراً

يكاد يكون من المستحيل رسم حدود واضحة لآليات وعمق التدخلات الصهيونية في الوضع السوري، فإذا كانت الغارات الجوية هي أوضحها، فإنّ هذه الغارات هي بالتأكيد ليست الأداة الوحيدة، بل وربما ليست الأداة الأهم. ورغم أنّه من الممكن إلى هذه الدرجة أو تلك، تحديد العناوين الأساسية الكبرى لهذه التدخلات، إلا أنّ فهم أبعادها المختلفة ودرجة عمقها تحتاج إلى قدر كبير من المعلومات غير المعلنة.

■ رائد سعيد

لا نسعى هنا إلى كشف كل تلك الحدود والأبعاد؛ فهو أمر ليس بمقدورنا. ولكن بالمقابل، فإنّ من الممكن فعلاً أن نقف عند بعض العناوين الرئيسة، وبشكل خاص المستجدة منها.

ملف الحل السياسي

يسعى كيان العدو، وعبر حشد مجموعة من النكرات من عملائه من حاملي الجنسية السورية، وعبر ما ينشرونه من إشاعات حول طبيعة الحل وتوقيتاته، إلى الإيحاء بجملة أمور:

سيكون لـ«إسرائيل» حصة من الحل السوري، بل وستكون لها الحصة الكبرى!

الاتفاق الدولي المفترض حول الحل يمر عبر تل أبيب، ويمر بالضبط عبر اتفاق ثلاثي «افتراضي هو الآخر»، بين روسيا والولايات المتحدة و«إسرائيل».

الاتفاق «المفترض»، هو اتفاق ضد إيران بشكل كامل، وضد تركيا جزئياً، ولمصلحة «إسرائيل» بالكامل.

الاستهداف الواضح من وراء هذه الأكاذيب يتلخص بما يلي:

أولاً: بما أنّ المجموعة المعنية بفتح باب الحل السوري بشكل فعلي، وصاحبة المصلحة الإستراتيجية في ذلك، وكما بات يعلم الجميع، هي بالضبط مجموعة أستانا، فإنّ منع الحل بات يمر أيضاً عبر محاولات تخريب أستانا، على مستوى العلاقات الثلاثية والثنائية. ومن نافل القول: إنّ تكرار أكاذيب من النمط المشار إليه أعلاه، إنما يستهدف إحداث خلل في العلاقات بين روسيا وإيران من جهة وروسيا، وتركيا من جهة، وحتى إيران وتركيا.

ثانياً: في حال عجزت أكاذيب الصهاينة عن منع الحل، الذي سيكون بالضرورة ضد الرغبات الصهيونية، فإنّ من مصلحة الكيان المحتل أن يوحي بأنّه صاحبه أو مساهم أساس فيه؛ فمن شأن ذلك «برأيه» أن يخفف «إعلامياً وسياسياً على الأقل» من وطأة الهزيمة التي يعنيها ذهاب سورية باتجاه الاستقرار.

تقاطعات سامة

كي يكون المرء منصفاً في قراءته لما يجري، لا يمكن له أن يغفل الأدوار التي يلعبها متشددون سوريون من الأطراف المختلفة، والتي تصب في نهاية المطاف في الطاحون نفسه؛ فليس خافياً على أحد عداء متشددي الطرفين لصيغة أستانا، ومحاولاتهم المستمرة العمل على زرع الشقاق بين أطرافها؛ وهو الأمر الذي يتقاطع بطبيعة الحال مع عموم الدعاية الغربية، وخاصة البريطانية والأمريكية. حجم الضجيج الهائل الوارد من «مصادر متعددة»، من شأنه أن يترك أثراً في نهاية المطاف... أو أنّ هذا ما تعوّل عليه هذه «المصادر».

ملف الشمال الشرقي

بالطريقة نفسها، يسعى الصهاينة إلى الإساءة للكرد السوريين، وتقديم إيحاءات كاذبة بأنها تدعم «مشروعهم»، وبأنهم بالمقابل لا يرون ضيراً في مشاريعها. وإذا كان من غير الممكن أن ننفي بشكل قاطع ارتباط شخص هنا أو شخص هناك، بوعي أو عن جهالة، بالصهيوني، فإنّ المؤكد هو أنّ عموم الكرد السوريين هم كبقية السوريين بما يتعلق بالمسألة الوطنية، وطنيون في الصميم. ما يسعى الصهيوني لفعله عبر إيحاءاته هذه، هو خلق وتكريس عزلة إضافية تقود إلى استمرار الحرب والاستنزاف، بل وإلى التقسيم والتمزيق إن أمكن.

في هذا الإطار، فإنّ مندوب روسيا في مجلس الأمن، وفي جلسة الخميس الماضي 23 من الجاري، كان واضحاً تماماً فيما قاله، بل وأرسل رسالة واضحة بأنّ روسيا تفهم ما الذي تسعى وراءه «إسرائيل» ولن تسمح بمروره. ضمن ما قاله المندوب في هذه المسألة: «ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى وقف الضربات الجوية على الأراضي السورية، ووقف الاحتلال الأجنبي لسورية، وكذلك وقف محاولاتها تمزيق سورية إرباً، ومحاولاتها تثبيت خطوط تقسيم اصطناعية».

الحالة المسعورة السائدة في الأكاذيب التي يتم إلقاؤها حول الجنوب السوري تدل على ضعف القدرة الفعلية المباشرة للصهيوني في تنفيذ ما تقوله تلك الأكاذيب

ملف الجنوب

في الجنوب أيضاً، لا يكف الكيان عن محاولاته اختراق أوساط السكان بشتى السبل، وعبر إيحاءات طائفية تارة وعشائرية تارة أخرى. ويأتي ذلك كلّه محمولاً على الدعاية الإعلامية الخاصة بـ«محاربة الوجود الإيراني»، بل ووصولاً إلى إلقاء أكوام من الأكاذيب حول «حكم ذاتي» و«جيوش مستقلة» وإلى ما هنالك... والحق أنّ القوة الفعلية لأدوات للصهيوني في الجنوب يمكن قياسها ببساطة بوصفها ترتبط بتناسب عكسي مع حجم الصراخ والأكاذيب التي يلقيها؛ فالحالة المسعورة السائدة في الأكاذيب التي يتم إلقاؤها حول الجنوب السوري، تدل بالضبط على ضعف القدرة الفعلية المباشرة للصهيوني في تنفيذ ما تقوله تلك الأكاذيب.

المسعور سيزداد سعاراً

الأمر الذي ينبغي أن يكون واضحاً في الأذهان، هو أنّ حالة السعار التي يعيشها الكيان، والتي ترتبط بالدرجة الأولى بالتراجع الأمريكي الغربي المزمن في المنطقة، «وهو الأمر الذي يشكل خطراً وجودياً ماحقاً لا تخطئه عيون مراكز الأبحاث الصهيونية»، لن تتراجع بل ستتعاظم أضعافاً خلال الفترة القريبة القادمة. وربما كان أحد أهم العوامل التي أشعلت هيستيريا الكيان مؤخراً، هو ما جاء في البيان المشترك الصادر عن القمة السادسة لثلاثي أستانا، التي عقدت مطلع تموز الماضي، وتحديداً في البند الحادي عشر الذي جاء فيه: «أكدوا «الرؤساء الثلاثة» على ضرورة احترام القرارات القانونية الدولية المعترف بها عالمياً، بما في ذلك أحكام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة الرافض لاحتلال الجولان السوري، وأولاً وقبل كل شيء: قرار مجلس الأمن رقم 497 وبالتالي إدانة قرار الإدارة الأمريكية حول الجولان السوري المحتل، والذي يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ويهدد السلام والأمن الإقليميين. واعتبروا الهجمات العسكرية الإسرائيلية في سورية مزعزعة للاستقرار وتنتهك سيادة ووحدة أراضي هذا البلد وتزيد من حدة التوتر في المنطقة».

إنهاء الأزمة السورية، وإنهاؤها وفقاً للقرار 2254، أي: بما يحفظ وحدتها ويفتح الطريق لاستعادة سيادتها كاملة بجانبيها: سيادة الشعب على دولته، وسيادة الدولة على أرضها، سيعني انتهاء توازن دولي سمح للكيان بالنشوء والتوسع والعدوان، وابتداء عصر تاريخي جديد يسود فيه توازن دولي جديد، يعاكس مصالح الصهيوني والصهيونية بشكل جوهري... لذا لن يكون مفاجئاً ارتفاع مستوى الهستيريا والسعار الصهيوني بشكل غير مسبوق.

والحال كذلك، فإنّه من غير المستغرب إطلاقاً، أن يشكل إنهاء الأزمة السورية كابوساً مستمراً للصهيوني، وليس مستغرباً بالتالي أن يُفعّل كلّ ما في خزائن ألاعيبه القذرة، تلك الخزائن الملأى بالإرث العنصري، وتحديداً النازي بأساليبه وطرائق عمله وتفكيره...

مزارعو طرطوس..

هناك ظاهرة ملفتة للنظر بما يخص العاملين في قطاع الزراعة بشقيه «النباتي والحيواني» في محافظة طرطوس. فبالرغم من أن العائلة تعمل كاملة «تقريباً» في عملية الإنتاج، ووقت العمل مفتوح، وبالرغم من غزارة الإنتاج، وأسعاره المرتفعة بالسوق، تجد الديون تلاحقهم، وبالكاد في أحسن الأحوال يستطيعون تأمين ضرورات حياتهم المعيشية بحدودها الدنيا.

■ مراسل قاسيون

في المقابل هناك فئات تغتني وتنمو بشكل طفيلي على طرفي عملية الإنتاج، وقانون السوق « بآلياته المفصّلة» هو الذي يحكم تلك الآلية، سواء كانت هذه الفئة، على الطرف الأول، هم «التجار الكبار» الذين يقومون بتأمين مستلزمات الإنتاج، أو على الطرف الآخر من «التجار الكبار» أيضاً، الذين يقومون بعملية تسويق الإنتاج، قبل أن يصل إلى حلقة التسويق الأخيرة «تاجر المفرق الصغير» كواجهة للسوق متحملاً كل تبعاتها، دون نفي مسؤوليته وفقاً لحجمه طبعاً، وصولاً الى المستهلك بالنهاية، الذي لا تختلف معاناته عن معاناة المزارعين.

أمثلة عيانية حية

على سبيل المثال لا الحصر، من الواقع المعاش، ومن خلال بعض ما ورد مؤخراً في تقرير عضو المكتب التنفيذي المختص المقدم إلى السيد محافظ طرطوس، وبالتالي إلى مجلس المحافظة للمناقشة:

هل يعقل في بلد يتغنى كل المسؤولين في خطاباتهم عن الأمن الغذائي وكيفية كسر الحصار «الإمبريالي» علينا، والتوجه لزراعة كل شبر من الأرض، وفي هذه الظروف وبضربة واحدة تخرج 30% من المداجن عن العمل، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج؟!

أو مزارع يملك عشرة بيوت بلاستيكية، يبيع خمسة منها لكي يستطيع تأمين مستلزمات الخمسة الباقية، لإعادة دورة الإنتاج، ودورة إنتاج حياته!

أو مزارع ينتظر موسم القمح كي يسدد ما ترتب عليه لقاء خسارة البندورة، مع العلم أن إنتاج كيلو البندورة كان يكلف المزارع «400» ليرة، وباعه وسطياً بـ«150» ليرة، بالرغم من أن سعره بالسوق كان معظم الأحيان محلقاً!

أو مزارع يبيع بقرته الصغيرة كي يداوي بقرته الكبيرة، التي أصيبت بمرض «التهاب الجلد العقدي»، تلك الجائحة التي أثرت سلباً وبشكل كبير على الثروة الحيوانية في طرطوس!

مع الوفد الوزاري في المحافظة

في اليوم الثالث من الاجتماع الدوري لمجلس محافظة طرطوس بتاريخ 2020/7/14، والذي كان مخصصاً لمناقشة التقرير الزراعي، وخاصة «مرض التهاب الجلد العقدي» للأبقار، بحضور اللجنة الوزارية القادمة من دمشق، عبّر قسم من المتحدثين عن ألمهم ومعاناتهم، أو ألم أهلهم، أو ألم من يمثلون في دائرتهم، كمربي الأبقار.

وقد طُرح خلال الاجتماع الكثير من الأسئلة المقلقة والمشروعة، من قبل أعضاء المجلس والحضور، ومنها:

هل هناك دراسة علمية لهذا المرض؟ هل هو جديد؟ هل منتشر في دول الجوار؟

هناك من يقول: إن هذا المرض ينتقل إلى البشر، ما حقيقة ذلك؟

إن الخسائر تفوق إمكانية المحافظة، هناك من فقد قسم من رزقه، وهناك من فقد كل رزقه، هل ممكن محاصرة هذا المرض؟

هل هناك من يعوض الفلاحين عن هذه الخسائر، وخاصة العائلات التي نفقت أبقارها، وبالأصل بعضهم حصل عليها كمساعدات لأنهم من ذوي الجرحى والشهداء؟

هناك سؤال خطير، بأنّ هناك بعض الأبقار نقلت قبل أن تنفق إلى محافظات أخرى، كيف نقلت، وإلى أين، وما مصيرها؟

سؤال قديم يتكرر، حول البقرات النافقة: كيف تصل إلى أماكن الاستهلاك البشري؟ هذا أمر يتعلق بالأمن الغذائي للمحافظة، هل هو بفعل فاعل، أو وجود أخطاء أو إهمال أو أمر فوق إمكاناتنا؟

حول الأبقار النافقة، هل توجد لدى جهات الصحة البيطرية إمكانية حرقها بشكل سليم وصحيح؟ وهل اللجان المكلفة لهذه المهمة مؤهلة ومتمكنة؟

بالنسبة للأبقار المريضة، هل يبقى تركيب الحليب كما هو، وهل يبقى صالحاً للاستهلاك البشري؟ وهل هناك أية مراقبة لعدم بيع حليب هذه الأبقار؟

ما مدى إمكانية صرف تعويضات، ومنح قروض ضمن آلية للدفع سهلة ولآجال زمنية طويلة؟

هل الوحدات الإرشادية ومراكز البحوث الزراعية، تحقق الهدف والغاية من وجودها؟ فقد صرفت عليها المليارات، ونستورد كل شيء!

بالإضافة إلى الكثير من الأسئلة المشروعة الأخرى، حيث تمنى أحد الأعضاء ألّا تصل الأمور إلى مكان نفقد فيه الثروة الحيوانية، كما حدث مع المداجن، أو كما حدث للزراعات في سهل عكار، من الزراعات المحمية إلى بذار القمح المزروع من مؤسسة إكثار البذار، ويعطي «التبن» بدل الحبوب، بالرغم من أن الحبوب المحلية المزروعة تعطي إنتاجاً جيداً، أو بذار البطاطا التي تعطي مردودية غير جيدة!

تحدث رئيس اتحاد فلاحي المحافظة عن نفوق أكثر من 500 رأس بقر وبأنه تم بيع ما لا يقل عن ألف رأس قبل النفوق!

اتحاد فلاحي المحافظة يحمل الحكومة المسؤولية

بدوره علق رئيس اتحاد فلاحي المحافظة بقوله: إن حجم الأسئلة المطروحة هو تعبير عن حجم المشكلة، وحجم الخسائر بالنسبة للفلاحين، وهذا بحاجة إلى حكومة وليس إلى لجنة وزارية!

مضيفاً: في اليوم الواحد نتعرض لمئات الأسئلة بحكم عملنا اليومي، وهذه ثالث لجنة وزارية تأتي للمحافظة، مشيراً إلى عدم تنسيق هذه اللجان مع الاتحاد، كجهة ممثلة رسمياً وشعبياً لهؤلاء الفلاحين، عندما تأتي!

وحول المرض، أكّد أن أول ما ظهر في اللاذقية، وكان على عاتق وزارة الزراعية المسؤولية للتصرف بسرعة للوقاية منه، لأن الوقاية كانت أهم من العلاج بعد أن استفحل، وهذا ما توصلنا إليه نتيجة تأخّرنا عن محاصرة هذا المرض، يجب تشكيل لجان ودعم وأدوية بالتنسيق مع الاتحاد.

أمثلة إضافية وأرقام

تحدث رئيس اتحاد فلاحي المحافظة عن نفوق أكثر من 500 رأس بقر، وبأنه تم بيع ما لا يقل عن ألف رأس قبل النفوق!

وقد استشهد بأمثلة إضافية من الواقع:

ضابط متقاعد اشترى بتعويض التقاعد خمس بقرات، والآن بعد كل جهده لتحسين وضعه نفقت البقرات الخمس، فذهب تعبه وماله ورأسماله، متسائلاً: من يعوضه عن هذه الخسارة؟

أحد الفلاحين أصيبت بقرته بالمرض، وخوفاً من إصابة الثانية باعها بمشورة الطبيب البيطري الذي يكشف على أبقاره! والنتيجة: البقرات ذهبت، والفلاح موجود في السجن بالأمن الجنائي! متسائلاً أيضاً: هل نحن ذهبنا إلى الفلاحين وأبلغناهم بعدم بيع بقراتهم؟ ومن الذي يجب دخوله السجن؟ من قام ويقوم بتلك العملية، هل الفلاح الذي أراد الحصول على إمكانية معالجة البقرة المريضة؟

وكذلك تحدث عن قطاع الدواجن، قائلاً: قلنا

لجان وزارية و«العوض على الله»!

بأن قطاع الدواجن في خطر، نحن أمام حلين، إما بتدمير الإنتاج، أو تعطى حوافز للمربين كي يؤمنوا حاجات السوق ونذهب للتصدير، مؤكداً على ضرورة حماية المنتجين.

تبريرات رسمية وردود غاضبة

تحدث عضو المكتب المختص في المحافظة عن السرعة في عقد الاجتماعات الطارئة، وتشكيل اللجان وتوكيل المهام والزيارات الميدانية للجان، وأنه في أول اجتماع رصد السيد المحافظ 20 مليون ليرة لشراء أدوية وفيتامينات لدعم الفلاحين، وطالب بتفعيل «صندوق دعم المواشي».

أما مدير الصحة الحيوانية في وزارة الزراعة، فقد تحدث عن المرض وتسميته وأسباب انتشاره، بأنه انتشر في سورية على شكل بؤر في مناطق محددة، وتمت محاصرته بسرعة، وذلك في عام 2013م في جبل الحرمون، وفي عام 2019م في منطقة «جورين»، لكنه الآن انتشر في معظم دول الجوار وغيرها، وهذا مرض عابر للحدود، وأول ما ظهرت الإصابة في «القدموس»، وينتقل عن طريق الحشرات الماصة للدم، وقدم عن طريق التجارة غير المشروعة.

ونوه مدير الصحة الحيوانية للتسمية الصحيحة للمرض، وأن إطلاق تسمية الجدري عليه له منعكسان، أولها: ارتكاب خطأ علمي، لأن الجدري مرض ينتقل إلى الماعز والأغنام وإلى الإنسان، وهذا ما يصلنا إلى الثاني: وهو السمعة العالمية لهكذا جائحة في سورية، وخاصة نحن نعمل وفق منظومة صحية عالمية وملزمون ببعث تقارير نصف سنوية، والمعتمد في العلاج من قبل المنظمة العالمية للصحة الحيوانية نعتمده ونعممه، وأحياناً يأخذون لقاحاً أنتجناه نحن ويعممونه عالمياً.

مضيفاً، إنه وبرغم الأحداث في سورية، زارتنا عدة وفود من منظمة الصحة العالمية «الحيوانية» وأقرت بخلو سورية من الأوبئة.

وتحدث مطولاً عن الإجراءات التي من الواجب إتباعها في المعالجة «التشخيص- التحصين- مكافحة الحشرات...» وحذّر من مكان الفضلات، بأنه مكان ملائم لانتشار الحشرات وانتشار المرض، خاتماً: إن الوزارة قدمت 450 ليتراً لرش الحشرات، وخصّت الوزارة طرطوس بمساعدات علاجية وأدوية وغيرها.

الحديث الرسمي أعلاه لم يمر على الحضور دون ردود!

فقد تمت مقاطعة حديث مدير الصحة الحيوانية من قبل أحد الحاضرين، قائلاً بنبرة مرتفعة: أنا مهندس وعضو مكتب مختص في هذا المجلس، وأربّي الأبقار منذ زمن، لم أسمع بهذه المساعدات ولم يصلنا شيء، لا أنا ولا كل الجوار الذين أعرفهم من مربي الأبقار، متسائلاً: إلى أين ذهبت هذه التفاصيل من المساعدات؟

مفاجأة من العيار الثقيل

المفاجأة للحضور خلال الاجتماع أتت من قبل الوفد الوزاري بإعلانه أن حليب ولحم البقر المصاب آمن للاستهلاك البشري، وهكذا تتصرف دول العالم مع هذا المرض، وذلك وفق توصيات منظمة الصحة الحيوانية العالمية!

المفاجأة لاقت استهجاناً من قبل الحضور، حيث علّق أحدهم، مقاطعاً ومتسائلاً: هل يعقل؟ بقرة مصابة بمرض فيروسي، وحرارتها مرتفعة جداً، ومظاهر الوهن وعدم الحركة والتقرحات على الجلد، ورائحة كريهة وفي طريقها إلى الموت، واللحم والحليب آمن؟ إذاً لماذا تم سجن الفلاح الذي باع بقرته؟

ومع ذلك كرر مسؤول الصحة الحيوانية تأكيده على صحة ما قاله سابقاً، وأن الطبيب البيطري عليه إزالة الأماكن المقرحة أو المشوّهة فقط، ولا يوجد أي خطر على اللحوم!

قطاع الدواجن في خطر نحن أمام حلين إما بتدمير الإنتاج أو تعطى حوافز للمربين كي يؤمنوا حاجات السوق

أين صناديق الدعم والتعويض؟

عند كل خسارة يتعرض لها الإنتاج الزراعي بشقيه «النباتي أو الحيواني» في محافظة طرطوس، بفعل الكوارث البيئية أو الطبيعية، ترتفع الأصوات عن فاعلية وجدوى الصناديق المقرة لهكذا ظروف، للتعويض عن خسائر العاملين في هذا القطاع الهام على مستوى الأمن الغذائي.

وجواباً عن سؤال رئيسة المجلس عن الإجراءات المتخذة لمحاصرة المرض والتعويض عن الخسائر؟ تم الحديث عن «صندوق دعم المواشي» الذي أسّس عام 2012م، ووضع اتحاد الفلاحين فيه مبلغ 250 مليون ليرة، ولم تأت بعد إليه ليرة واحدة!

وقد تحدث عضو المكتب التنفيذي المختص أنه: تمت مراسلة كل الجهات المعنية، وقلنا: إن الإحصائية متوفرة، وطلبنا تحريك صندوق دعم المواشي، وكذلك طالب بصندوق قديم «التأمين على المنتجات بشقيها الحيواني والنباتي»، وبأن ذلك بحاجة لتشريع وعلى وجه السرعة.

في المقابل قال مدير الصحة الحيوانية في الوزارة: بأن صندوق «دعم المواشي» هو صندوق ريعي استثماري يخص كل جوانب الإنتاج الحيواني، لكن لأسباب متعددة، توقف التمويل، وعزا أحد الأسباب بـ«الحصار على البلد»!

جولة قاسيونية

يشار إلى أن قسماً من الوحدات الإرشادية لم يلتقوا مع الوفد الوزاري، ولم يتلقوا أي دعم يذكر من الجهات المعنية، حيث تركت الأمور للحلقة الأخيرة من حلقات التعامل «بعض نشطاء الوحدات الإرشادية- ضمير الطبيب البيطري- الفلاح الموجوع برزقه».

وخلال جولة لقاسيون على بعض مربي الأبقار في المحافظة، لم يتحدث أي منهم عن أي دعم يذكر قدمته الجهات المعنية! بل الأمور ذهبت إلى أبعد من ذلك لدى أحدهم، بتركه يتحمل نفقة حرق بقرته بذاته، وربما بمعونة معنوية أو «جبر خاطر» أتت من الجيران وهو يجر بقرته لحرقها «الله يعوض عليك»!

وقد عبرت إحدى المربيات عن ألمها مما أصاب مصدر رزقها، وعن استغرابها من تعامل البيطريين، قائلة: طلبت طبيباً بيطرياً مرتين، بعد أن نفق لي «عجل»، خوفاً على البقية، الأول: أخذ مني 40ألف ليرة، في حين الثاني: تقاضى سبعة آلاف ليرة!

بدهيات واقتراح بسيط

أسئلة تتكرر في كل مرة، ومع كل مشكلة وأزمة، لماذا تذهب الجهات المعنية بالتركيز أحياناً على مراسلة بعض الجهات الأمنية للتصرف، قبل أن تستنفد إمكاناتها في حل المشكلة المعنية؟ وتتكاثر الجولات والزيارات الرسمية ذات الطابع الإعلامي والنتائج الخلّبية! هل هو استسهال، أم تهرب من المسؤولية؟!

ولعل مثال الفلاح المحال إلى الأمن الجنائي أعلاه أحدها، وكذلك العمل على متابعة مصير أمكنة الأبقار النافقة، رغم أهمية ذلك طبعاً، وكذلك مثال الجولات الوزارية المتكررة دون طائل يذكر!

أليس من الأجدى أن تستنفر الجهات المعنية كل إمكاناتها وطواقم عملها وتستنهضها لتقوم بعملها بحسب ما هو مناط بها من مسؤوليات، بما في ذلك تقديم الحلول للمشاكل قبل تفاقمها، وتذليل الصعوبات والمعيقات قبل تعقّدها وتشابكها، كحال أزمة نفوق البقر الحالية، والخسائر الكبيرة التي تكبدها المربون، مؤثرة على حياتهم ومعاشهم؟!

بالملموس كمثال، وبما يخص صندوق دعم المواشي، ذا الطبيعة «الريعية الاستثمارية» بحسب الحديث الرسمي أعلاه.

فبحسب إحصائيات الجهات الزراعية، يوجد ما يقارب 23 ألف رأس بقر في محافظة طرطوس، ولكل منها لها رقم تعريف تسلسلي بحسب ما هو مفترض، أليس من الممكن تفعيل عمل هذا الصندوق بما يحقق الغاية منه لمصلحة المربين وتعويضهم عند الضرورة، بدلاً من عبارة «العوض على الله»، من خلال نشر ثقافة التأمين على القطعان بداية، ثم الإلزام بهذا التأمين لقاء رسوم مقبولة ومنطقية، أسوة بالتأمين على السيارات مثلاً؟!

دور السياسات المتبعة السلبي

أما عن حال مربي الدواجن، وكذلك حال أصحاب البيوت البلاستيكية، وحال منتجي الحمضيات، وغيرهم من العاملين في الإنتاج الزراعي «النباتي والحيواني» في المحافظة، ومآل ما وصلوا إليه، توقفاً أو خروجاً من العملية الإنتاجية، مع النتائج السلبية المترتبة على ذلك، سواء على المستوى الاقتصادي المعاشي الخاص بهؤلاء، أو على مستوى تأمين احتياجات الاستهلاك المحلي سعراً ومواصفةً، فربما لذلك شأن آخر مرتبط بمجمل الإنتاج والعملية الإنتاجية في البلد ككل، والدور السلبي للسياسات الاقتصادية الليبرالية المتبعة في هذا المجال.

وقد سبق لقاسيون أن سلّطت الأضواء تفصيلاً حول كلّ منها خلال السنوات الطويلة الماضية، وما زالت.

مهرجانات ومبادرات «الضحك ع اللحى»!

هل وصلتكم أنباء مهرجان «الغالي بيرخص لكم»، أو مهرجان «خيراتك يا شام»، أو مهرجان التسوق الشهري في صالة الجلاء في دمشق، أو غيرها من المبادرات التي يجري تسويقها على أنها تصب في مصلحة المستهلكين؟

■ نوار الدمشقي

وهل تعلمون أن جملة المبادرات أعلاه تعتبر من «ثمار» الاجتماع الحكومي مع رؤساء غرف الصناعة والتجارة تحت عنوان «تأمين السلع والمنتجات بأسعار مناسبة وضبط الأسواق»، الذي عقد بتاريخ 2020/6/30؟!

الحديث الرسمي

تركز اجتماع الحكومة المشار إليه أعلاه، بحسب ما ورد على الموقع الرسمي، «على تأمين السلع والمنتجات بأسعار مناسبة عبر إيصالها من المنتج إلى المستهلك مباشرة، وتقليص الفارق بين سعر الكلفة وسعر المبيع في الأسواق لمساعدة المواطن على مواجهة المصاعب المعيشية».. «ودعم المبادرات التي تسهم في الحد من تقلبات سعر الصرف وزيادة فاعلية الدور الاجتماعي للغرف».. «وناقش المشاركون في الاجتماع مسألة ارتفاع الأسعار وسبل ضبط الأسواق وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين بعيداً عن الاحتكار والتأكيد على التجار لتخفيض أسعار المواد الأساسية وبيعها بهامش ربح بسيط». وبحسب ما ورد في الموقع أيضاً: «أطلق اتحاد ورؤساء غرف التجارة مبادرة لتخفيض أسعار المواد الأساسية، وبيعها للمواطن بنسبة ربح مقبولة، تراعي تكاليف الإنتاج والقوة الشرائية للمواطنين».

على إثر الاجتماع أعلاه، عقد بتاريخ 2020/7/6 اجتماع آخر جمع كلاً من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك مع رؤساء وأعضاء غرف التجارة السورية، وذلك لوضع البرامج التنفيذية لما تم طرحه أثناء الاجتماع الذي عُقد مع رئيس مجلس الوزراء، وقد خلص الاجتماع، بحسب ما رشح عبر بعض وسائل الإعلام، إلى النتائج التالية:

– الإعلان عن إقامة مهرجان تسوق- تخفيض أسعار- اعتباراً من يوم الاثنين 2020/7/13 لمدة أسبوع كامل، في كافة المحافظات، وذلك بالتنسيق بين الوزارة والاتحاد وغرف التجارة في المحافظات، بحيث يتم تطبيق تخفيضات حقيقية على أسعار كافة السلع في المحلات، ويحصل كل مشارك في هذا المهرجان على بطاقة مشارك من خلال غرفته ممهورة بخاتم الغرفة وبرقم متسلسل يعتمد لهذه الغاية، على أن تقوم وزارة التجارة الداخلية بالتنسيق مع الاتحاد بتقديم كافة التسهيلات للسادة أصحاب المحلات المشاركين في المهرجان.

– الإعلان عن تنظيم مهرجانات تسوق موسمية في المحافظات كـ«مهرجان العيد» الذي سيقام في نهاية شهر تموز الحالي، يليه مهرجان «العودة إلى المدارس» المتخصص بالقرطاسية ومستلزمات المدارس يُقام بنهاية شهر آب القادم، على أن يجري التنسيق بين الوزارة والاتحاد لإقامة هذه المهرجانات.

– إقامة مهرجانات بيع مباشر للمواد الغذائية في أماكن ملائمة في كافة المحافظات، بالتنسيق بين الوزارة والاتحاد وغرف التجارة السورية واتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لذلك بالسرعة الممكنة.

قوى السوق والواقع الفعلي

المقارنة بين ما ورد خلال اجتماع الحكومة وفقاً للعناوين العريضة حول توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين بعيداً عن الاحتكار، وتقليص الفارق بين سعر الكلفة وسعر المبيع في الأسواق، ومراعاة القوة الشرائية للمواطنين، وبين البرنامج التنفيذي الذي جرى اختصاره عبر بعض المهرجانات التسويقية المكانية والموسمية فقط، ربما تعطينا فكرة عن جدية تفاعل قوى السوق مع الاجتماعات الحكومية، بما يخص مصلحة المواطن عموماً، والمستهلك خصوصاً، وما يتخذ خلالها من قرارات وتوجهات وتوصيات! لقد كان من المفترض مثلاً أن تتم ترجمة العناوين العريضة أعلاه من خلال عمل كافة الأسواق والمحال التجارية والمولات بعلاقتها المباشرة اليومية مع حاجات الاستهلاك، مواصفةً وجودةً وسعراً!

جميع المبادرات والمهرجات التي جرت سابقاً أو التي ستقام لاحقاً لم ولن يلمس المستهلك خلالها تلك الفروق في الأسعار بظل تغول قوى السوق وقوتها

لكن واقع الحال يقول: إن ما يجري هو إعادة استثمار هذه العناوين من أجل جني المزيد من الأرباح، مع مزيد من البهرجة والدعاية، للمهرجانات والمبادرات، التي تكلف إنفاقاً إضافياً يتم تعويضه من جيوب المستهلكين من الناحية العملية وبالنتيجة النهائية، خاصة مع علمنا أن هذه المهرجانات تقوم عليها استثماراً شركات خاصة أيضاً غايتها جني الأرباح أولاً وآخراً!

«خورفة ع البيعة»!

جميع المبادرات والمهرجات التي جرت سابقاً، أو التي ستقام لاحقاً، لم ولن يلمس المواطن المستهلك خلالها تلك الفروق في الأسعار، في ظل تغوّل قوى السوق وقوتها، تحكماً بآلياته ناحية المواصفة والجودة والكم والسعر، وبهوامش الربح العادية والمضافة والاحتكارية، وبوابات الاستغلال الكبيرة المشرعة فساداً، بل ربما تكبد جرّاءها إنفاقاً إضافياً لقاء بدل المواصلات أيضاً!

وبهذا الصدد، نورد ما قاله أحد المتورطين بذهابه إلى أحد مهرجانات التسوق: «الله وكيلك كلو ضحك ع اللحى.. الأسعار هية هية تقريباً ما فرقت عن السوق.. لأ وبالسوق في مواد وسلع بمواصفات وسعر أفضل بس ما بتلاقيها بهيك مهرجانات.. يعني كأنها لتصريف البضايع اللي مو رايجة.. وفوقها تخورفت بأجرة تكسي كمان»!

المهن الطبية وغياب الرقيب والرقابة!

بعد سنوات الحرب، بات الفقر والجوع أمراً طبيعياً جداً في سورية، في ظل الأزمات الاقتصادية، المُفتعلة والمقصودة غالباً، ليس فقط على صعيد الطعام والشراب وتأمين الاحتياجات والضرورات، وإنما على صعيد الصحة والمرض أيضاً.

■ دعاء دادو

فيوماً بعد يوم، يزداد الوضع سوءاً في سورية عموماً، وفي العاصمة دمشق خصوصاً، ارتفاع في الأسعار- احتكار- تدهور كبير لليرة السورية، وهذا لم يؤثر إلا على المواطن المُفقر، والذي بات يُمثل أغلب الشعب السوري اليوم.

المرض «مرمطة»!

وصفت إحداهن الارتفاع الجنوني في أجور التحاليل الطبية بقولها: «بتكون عم تموت وبينطلب منك تحاليل وع أساس بتكلف بس 26000 ليرة، وأنت بالمخبر بعد ما تعمل تحاليل بتموت من صدمتك أنو التحاليل صارت بتكلف 40000 ليرة ومع كلمة بس!! وفوقا عجقة والعالم فوق بعضا والدنيا شوب وكورونا فبتضطر إنك تطلع لبرا وتقعد تنطر ع الرصيف بهل الشمسات، وما فيك تشتري قنينة المي تبع الـ 500 ليرة كرمال يكفوك المصاري وما ترجع ع بيتك مشي... هاد يلي اسمو مرمطة المرض... الله يعافينا ويعفو عنا أحسن الشي».

كذلك هي حال المواطن مع «العيادات- الأشعة- التحاليل الطبية- الصيدليات..» التي كانت أجورها وتكاليفها قبل الحرب، ولا تزال إلى يومنا هذا، عبئاً على المواطن السوري، بسبب ارتفاعها دون رقيب أو حسيب!

واقع أليم وفوضى تسعيرة

المرض، واقع أليم في يومنا هذا، ورحلة علاجه تعتبر رحلة مريرة. فاليوم، موضوع اختيار طبيب مختص أصبح هاجساً يضاف إلى قائمة المتطلبات المعيشية للمواطن السوري، التي تشهد ارتفاعاً مستمراً في ظل الغياب شبه الكامل للرقابة، وتلاعب أصحاب النفوس الضعيفة، حتى من قبل بعض الأطباء بأجور المعاينة.

فقد أصبحت أجور الكشف الطبي غير مرهونة فقط بالمنطقة ذات النجوم الخمس، ولا حتى باسم الطبيب «الفلاني» المشهور، أو بعدد سنوات الخبرة!

ففي وقتنا هذا، أصبح طبيب «حديث المهنة» والذي لا يزال في بداية مسيرته المهنية يتحكم بالتسعيرة التي يريدها.

وكأن المرض والمريض بالنسبة لهم تجارة مُربحة، ويجب على التاجر «الطبيب» أن يحصل على هذه الصفقة و«حلال ع الشاطر»، كي يتم «التشليف» بأجور المعاينات، حيث تتراوح التسعيرة بين الـ «7000 والـ 15000 ليرة».

وفي بعض الحالات الشاذة ربما، وصلت كشفية أحد أطباء القلبية في دمشق إلى الـ 25000 ليرة، والكشفية كانت عبارة عن سؤال عما يشعر به المريض، مع الاستلقاء على سرير المعاينة والفحص للحرارة، والقليل من الدردشات «ذات الطابع الصحي طبعاً»، ولمدة لا تتجاوز خمس دقائق فقط، حتى دون تخطيط قلب!

والسؤال هنا: هل يحتاج بذل مجهود الطبيب بالـ «أخذ والرد» هذا المبلغ الكبير؟ أم أن مهنة الطبابة باتت «تجرة» ويجب أن تكون مربحة؟!

الرمد أحسن من العمى!

في الوقت الراهن، وبسبب الأمراض المزمنة والمنتشرة، ولعدم قدرة الأغلبية من المواطنين على تأمين نفقات العلاج في المشافي الخاصة، وعند الأطباء، والخوف من تغلغل مرض الـ «كورونا» في المشافي الحكومية، تزايد لجوء المواطنين إلى الصيدليات والاستشارة المجانية من قبل الصيدلاني/ ة، علماً أنه يتم التلاعب بسعر الدواء من قبل الصيدلاني/ ة أيضاً، حيث أنه قد تضاعف سعر الدواء لثلاثة أضعاف مع «سكرة صغيرة من الصيدلاني».

لكن كما قال أحد المواطنين: «بيضل الصيدلاني وحق الأدوية أرحم من معاينة الدكتور، وع قولتو جرب هل الدوا... إذا ما نفعك ما بيضرك... وهيك».

فأجور معاينة الأطباء المرتفعة جداً منعت المواطن السوري المنتوف من التفكير بالعلاج في حال مرضه... لا بل جعلته يحافظ مكابرة على صحته الشكلية فقط!! لأنه وإن حمل لافتة مكتوب عليها «أنا فقير» فلن يجد أحداً من الأطباء أو المخبريين أو الصيادلة لديه رحمة، إلاّ من رحم ربّي على مبدأ «إن خليت بليت»!

أخيراً، وبهذا الصدد لن نتساءل عن الضمير الإنساني، الواجب توفره في المهن الطبية عموماً، كرقيب ذاتي غائب، لكن نتساءل عن الرقابة الجدية، من قبل الجهات الرسمية صاحبة العلاقة، المغيبة!

عدد الجياع في العالم آخذ في الارتفاع.. فماذا عن السوريين؟

صدر تقرير «حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم» بتاريخ 2020/7/13، ويعتبر هذا التقرير أحدث إصدار عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2020، وهو أحد المنشورات السنوية الرئيسة الذي يُعدّ بالاشتراك بين: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو»، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف»، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

بحسب التقرير: «يحذّر رؤساء «الوكالات الخمس» من أنّه بعد مضي خمس سنوات على الالتزام العالمي بوضع حدّ للجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، لم نصل بعد إلى المسار الصحيح لبلوغ هذا الهدف بحلول عام 2030».

انخفاض القدرة على تحمّل تكاليف الغذاء الصحي

ورد على موقع منظمة الصحة العالمية بالتاريخ نفسه أعلاه، مادة مختصرة حول مضمون الدراسة والتقرير، أتى فيها: أن «عدد الجياع في العالم آخذ في الارتفاع. فقد انضم عشرات الملايين من الأشخاص إلى صفوف الذين يعانون من نقص التغذية المزمن خلال السنوات الخمس الماضية، وما زالت البلدان في جميع أنحاء العالم تعاني من أشكال متعددة من سوء التغذية».. «كما أن ارتفاع التكاليف وتراجع القدرة على تحمّلها يعني أيضاً أن مليارات الأشخاص غير قادرين على تناول أغذية صحية أو مغذية».. «وتشير التقديرات الواردة في التقرير إلى أنّ جائحة كوفيد-19 قد تدفع بأكثر من 130 مليون شخص إضافي من جميع أنحاء العالم إلى دائرة الجوع المزمن بحلول نهاية عام 2020».

وحول الأنماط الغذائية غير الصحية، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ورد التالي: «لا يقتصر التغلّب على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله على تأمين ما يكفي من الغذاء للبقاء على قيد الحياة: فلا بدّ أن تكون الأغذية التي يتناولها السكّان، وخاصة الأطفال، مغذية أيضاً. لكن ثمة عائق رئيس يتمثل في ارتفاع كلفة الأغذية المغذية، وانخفاض قدرة أعداد كبيرة من الأسر على تحمّل تكاليف الأنماط الغذائية الصحية».

مسيرة القضاء على سوء التغذية على المحك

بحسب الدراسة: «يقدّم التقرير أدلّة تبيّن أنّ كلفة النمط الغذائي الصحي أعلى بكثير من 1,90 دولار أمريكي في اليوم، الذي يمثل خط الفقر الدولي. ويحدّد التقرير ثمن النمط الغذائي الصحي الأقل كلفة بخمسة أضعاف ثمن ما يكفي من النشويات فقط لإشباع الفرد الواحد. وتمثل منتجات الألبان الغنية بالمغذيات، والفاكهة والخضار والأغذية الغنية بالبروتينات «النباتية والحيوانية المصدر» أغلى مجموعات الأغذية على المستوى العالمي».. «ونتيجة لذلك، يبدو أن مسيرة القضاء على سوء التغذية على المحكّ».

التحوّل إلى أنماط غذائية صحية

يحثّ التقرير على: «إحداث تحوّل في النظم الغذائية لتقليص كلفة الأغذية المغذّية وجعل الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة».

فتحت عنوان «الدعوة للعمل» ورد التالي: «من شأن التحوّل العالمي إلى أنماط غذائية صحية أن يساعد على الخروج من هوّة الجوع مع تحقيق وفورات هائلة. وتشير التقديرات إلى أنه من شأن هذا التحوّل أن يتيح التعويض بشكل كامل عن التكاليف الصحية المرتبطة بالأنماط الغذائية غير الصحية».

لم يغفل التقرير واقع الاختلاف بين بلد وآخر على هذا المستوى، فقد ورد أنه: «رغم اختلاف الحلول المحدّدة من بلد إلى آخر، وحتى ضمن البلد الواحد، تكمن الإجابات عموماً في التدخلات على طول سلسلة الإمدادات الغذائية، وفي البيئة الغذائية، وفي الاقتصاد السياسي الذي يحدّد أشكال التجارة والنفقات العامة وسياسات الاستثمار. وتدعو هذه الدراسة الحكومات إلى تعميم التغذية في النُهج التي تتّبعها في مجال الزراعة، والسعي إلى تقليص العوامل التي تزيد تكاليف إنتاج الأغذية وتخزينها ونقلها وتوزيعها وتسويقها- بما في ذلك عن طريق الحدّ من أوجه القصور والفاقد والمهدور من الأغذية؛ ودعم صغار المنتجين المحليين لزراعة كميّات أكبر من الأغذية المغذية وبيعها، وضمان وصولهم إلى الأسواق؛ وإسناد الأولوية لتغذية الأطفال باعتبارهم الفئة الأشدّ حاجة إليها؛ والتشجيع على تغيير السلوك من خلال التثقيف والتواصل؛ وترسيخ التغذية في نظم الحماية الاجتماعية وإستراتيجيات الاستثمار على المستوى الوطني».

لا بيانات عن سورية!

بحسب موقع منظمة الأغذية والزراعة «فاو» التابعة للأمم المتحدة حول التقرير نفسه: «أمكن هذا العام، بفضل التحديثات الواردة من العديد من البلدان، إصدار تقديرات للجوع في العالم تتسم بقدر أكبر من الدقة».

وقد أرفق موجز التقرير الوارد على موقع المنظمة بـ «أداة» عرض انتشار سوء التغذية «PoU»»، وهي أداة: «تتيح إعادة إنتاج ورسم سلسلة انتشار سوء التغذية «PoU» القطرية المقدرة من قبل منظمة الأغذية والزراعة حتى عام 2030، ومحاكاة سيناريوهات بديلة للتوقعات حتى عام 2030».

لكن مع الأسف لا بيانات متوفرة عن سورية، أي: إن منظمة «الفاو» لم تردها التحديثات المطلوبة لإدراجها في الأداة الرقمية سابقة الذكر، وبالتالي كان من المتعذّر معرفة «سلسلة انتشار سوء التغذية» لدينا، أو السيناريوهات البديلة للتوقعات!

حدود فقر الأسرة 375 ألف ليرة

بغياب البيانات والتحديثات عن سورية، التي تمكن من معرفة سلسلة انتشار سوء التغذية، ربما لم يبق أمامنا إلا الاعتماد على الجانب الرقمي المتمثل بتكلفة العيش على حدود الفقر لمقاربة معرفة الفجوة على مستوى سوء التغذية.

فاذا كان خط الفقر الدولي جرى تقدير تكلفته من قبل الأمم المتحدة بـ1,9 دولار للفرد يومياً، فإن أسرة مؤلفة من خمسة أفراد تكلف بحدود 10 دولارات يومياً، أي: 300 دولار شهرياً، وبما يعادل 375 ألف ليرة سورية، بحسب نشرة سعر الصرف الرسمي في المصرف المركزي، كي تعيش على حدود الفقر الغذائي فقط، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التكلفة هي أقل من كلفة النمط الغذائي الصحي بحسب ما ورد أعلاه، أي: إن هذه الحدود لا تمنع ولا تحد من سوء التغذية، مع عدم إغفال الفوارق السعرية في السوق التي تتجاوز سعر الصرف الرسمي عملياً.

بناء على الرقم أعلاه لنا أن نعرف مقدار ما وصل إليه عموم السوريين على مستوى فقر الغذاء وسوء التغذية، بالمقارنة مع متوسط الأجور لدينا، الذي بالكاد يصل إلى 70 ألف ليرة، أي: إن الفجوة تتجاوز 300 ألف ليرة شهرياً بكثير، وذلك للوصول إلى حدود الفقر الغذائي غير المغذي فقط، علماً أن الواقع الحي المعاش أقسى بكثير من أن يقارن بالمعطى الرقمي الجامد السابق، ومشاهدات الجوع والفقر والعوز الغذائي أصبحت معممة بحيث لم يعد بالإمكان التعتيم عليها أو إخفاءها!

مصالح كبار حيتان المال والفساد المحمية تتعارض من الناحية العملية مع أبسط التوجهات التي تصب في مصلحة الغالبية المفقرة من السوريين

ماذا عن السياسات والتوجهات؟

ربما تجدر الإشارة إلى ما ورد في التقرير أعلاه من نصائح بسيطة ومحدودة للحكومات بما يخص بعض التوجهات العامة بحدودها الدنيا من أجل «التحوّل إلى أنماط غذائية صحية»، حول التدخلات بما يخص «سلسلة الإمدادات الغذائية»، و«البيئة الغذائية»، و«الاقتصاد السياسي الذي يحدّد أشكال التجارة والنفقات العامة»، وهي توجهات بصيغ عامة وليست جديدة.

ولعل الأسئلة التي تطرح نفسها بما يخص واقعنا الغذائي استناداً للتوجهات والنصائح البسيطة والمفروغ منها أعلاه، أين هي التوجهات الرسمية الجدية لدينا؟ حول:

تقليص العوامل التي تزيد تكاليف إنتاج الأغذية وتخزينها ونقلها وتوزيعها وتسويقها؟

دعم صغار المنتجين المحليين لزراعة كميّات أكبر من الأغذية المغذية وبيعها، وضمان وصولهم إلى الأسواق؟

ترسيخ التغذية في نظم الحماية الاجتماعية وإستراتيجيات الاستثمار على المستوى الوطني؟

لا شك أننا لن ننتظر الإجابة عن الأسئلة أعلاه، فالسياسات الليبرالية المتبعة بهذا السياق، على مستوى الإنتاج والتسويق والتوزيع ودعم المنتجين و.. لا ولن تتيح أية فرصة لتجاوز واقع الفقر والجوع والعوز وسوء التغذية، أو لحل أية مشكلة أو أزمة وعلى كافة المستويات، والأدلة على ذلك أكثر من أن تُحصى.

فمصالح كبار حيتان المال والفساد المحمية بموجب هذه السياسات والقائمين عليها، لا تتعارض من الناحية العملية مع أبسط التوجهات التي تصب في مصلحة الغالبية المفقرة من السوريين فقط، بل وفي توفير غذاء صحي ومغذٍ يُبقي هؤلاء على قيد الحياة، بل وتدفعهم نحو المزيد من الفقر والجوع والعوز الغذائي، وهو ما يجري عملياً.

تبدو سوق السلع المحلية مرتبطة بتغيرات الدولار... وهذا صحيح، فالدولار يتحول إلى أداة التسعير في السوق السورية اليوم، رغم كل القوانين والتشريعات التي تبقى «حبراً على ورق» لأن القوانين الموضوعية في السوق هي التي تفعل فعلها. ولكن هل الدولار فعلياً هو محدد الأسعار؟!

الأسعار وارتباطها بالدولار...

النزعة التجارية والريعية

يطرح السوريون سؤالاً بسيطاً ومنطقياً: لماذا ترتفع الأسعار مع ارتفاع سعر الدولار، ولكنها لا تنخفض مع انخفاضه؟! والإجابة يمكن أن تكون بسيطة حيث لا ثقة للسوق بأن انخفاض الدولار مستمر بل يعلمون أنه مؤقت... ولكن أبعد من هذا، تكشف هذه الحالة أن التسعير لا يرتبط بالدولار إلّا جزئياً، وهو فعلياً يرتبط بفقدان الثقة بالليرة وسوق المضاربة على السيولة.

■ عشتار محمود

ترتفع أسعار السلع مع ارتفاع الدولار لسببين، الأول ظاهري: ويتعلق بأن جزءاً هاماً من السلع أو مكوناتها مستورد ومرتبط بالقطع الأجنبي، وهو ما يسمى «النزعة التجارية»، أما الثاني: فهو يتعلق بسوق المال، أي: بحركة تداول الليرة والدولار والبضائع الأخرى، التي تلعب وظيفة حافظ للقيمة وتحديداً الذهب والعقارات بمستوى أقل، والتي تلعب دوراً أساساً في تحديد المستوى العام للأسعار، وهو ما يمكن أن نسميه «النزعة الريعية».

النزعة التجارية الناتج المرتبط بالخارج

إن حجم ارتباط الناتج المحلي بالخارج يسمّى عادة بالنزعة التجارية، وهو يُقاس عادة بالعجز التجاري، أي: الفرق بين الواردات والصادرات، ونسبتها إلى حجم الناتج السنوي. فالدولار مطلوب للدفع للواردات، وفي المقابل، يمكن أن تتم تلبية جزء منه عبر التصدير. فعندما تكون الواردات أكبر من الصادرات فإن جزءاً من الدخل الناتج يجب أن يتحول إلى دولار لتلبية الواردات.

وبأخذ العام 2018 وهو العام الذي تتوفر فيه بيانات حكومية، فإن النزعة التجارية في الاقتصاد السوري كانت: 21%. أي: من كل 100 ليرة دخل سنوي هنالك 21 ليرة يجب أن تتحول إلى دولار لتغطي الواردات.

وهذه النسبة في عام 2010 لم تكن تتعدى: 8%، إذ تضاعفت النزعة التجارية في الاقتصاد السوري بسبب التراجع الكبير في الناتج، والأكثر تأثيراً التراجع الكبير في الصادرات. «من بيانات المجموعة الإحصائية السورية لعام 2019».

ترتفع النزعة التجارية في قطاعات الإنتاج الحقيقي ومن كل 100 ليرة دخل ينبغي تحويل 36 ليرة إلى دولار لتغطية الاستيراد

تعتبر نسبة 21% «مرتفعة جداً» وفق تصنيف منظمة اليونكتاد لهذا المؤشر... فالدول التي نسبة العجز التجاري فيها للناتج تفوق 20% تعتبر شديدة النزعة التجارية والارتباط بالخارج.

21 ليرة من كل 100 ليرة ناتج تتحول إلى دولار لتغطية الاستيراد وهي نسبة مرتفعة جداً بالمقاييس الدولية وتدل على ارتباط كبير في الخارج

ارتباط القطاعات الحقيقية بالخارج

ولكن، إذا ما فصّلنا أكثر في النزعة التجارية للاقتصاد السوري في الظرف الحالي، وطبّقنا المعيار السابق على القطاعات الحقيقية، حيث يتحقق الناتج الفعلي، ومدى ارتباطه بالمستوردات، فإن النسبة ترتفع بشكل ملحوظ...

إنّ قطاعات الإنتاج الفعلي، التي يتولد منها الدخل الحقيقي والثروة الجديدة تعتمد على الخارج بنسب هامة، وهي القطاعات الأربعة الأساس: الزراعة، والصناعة، والإنشاء، وقطاع خدمات النقل والتخزين والاتصالات، التي ساهمت بنسبة 66% من ناتج 2018. ولمحاولة تقدير اعتماد دخلها السنوي على الدولار، يمكن مقارنة صافي تجارتها الخارجية مع ناتجها.

والنسبة التقديرية تشير إلى أن النزعة التجارية في هذه القطاعات تبلغ 36%. أي: مقابل كل 100 ليرة ناتج متحقق في هذه القطاعات ينبغي أن يتم تحويل 36 ليرة إلى دولار لتغطية جزء المستوردات التي لا تستطيع الصادرات أن تغطيها.

وقد تمّ تقدير تجارتها الخارجية بأخذ صافي التجارة الخارجية للسلع الوسطية والسلع الرأسمالية، التي تستخدم في هذه القطاعات حصراً، وقد بلغ صافي تجارة هذه السلع 2223 مليار ليرة، أي: ما يعادل في حينها: 5 مليارات دولار بأسعار الدولار الرسمي. بينما بلغ ناتجها السنوي: 6085 مليار ليرة أي: ما يقارب: 14 مليار دولار.

إن أكثر من ثلث ناتج هذه القطاعات يرتبط بالدولار، وعلى المنتجين نظرياً أن يرفعوا أسعارهم بهذه النسبة ليغطوا ارتفاع تكاليف الاستيراد...

ولكن، الارتفاعات تأتي أعلى من هذه النسبة، ففي الغذائيات، مثلاً: ارتفعت تكلفة سلة الغذاء خلال العام الحالي بنسبة أعلى من ارتفاع سعر الدولار بمقدار الربع 24% إضافية «وفق تكاليف سلة قاسيون للغذاء».

والدولار باعتباره يعكس تكلفة الاستيراد الخارجي، لا يمكن أن يفسّر كل ارتفاعات الأسعار الحاصلة التي ترتبط بالوجه الآخر للدولار ولليرة، باعتبارها سلعاً يتم تداولها، والتي يمكن أن نسميها «النزعة الريعية».

النزعة التجارية للناتج الإجمالي السوري 2018

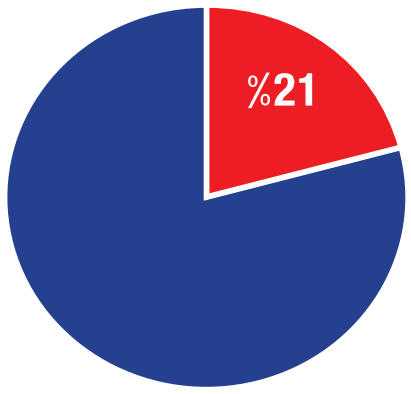

نسبة الناتج الإجمالي المطلوب تحويلها لدولار لتغطية الاستيراد

UNCTAD: trade indicators and trends in international» «2016 -trade

النزعة التجارية في القطاعات الحقيقية 36%

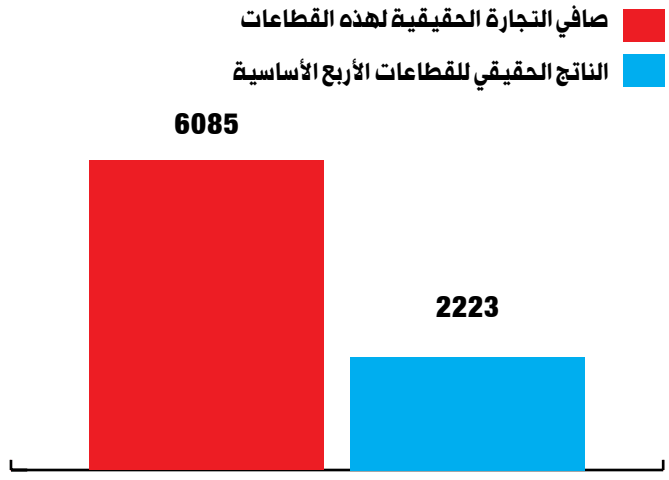

عام 2018 - مليار ليرة سورية

لماذا ترتفع الأسعار مع ارتفاع سعر الدولار ولكنها لا تنخفض مع انخفاضه؟! والإجابة يمكن أن لا ثقة للسوق بأن انخفاض الدولار مستمر

النزعة الريعية

التسعير المرتبط بكلفة رأس المال

يضطر المنتجون لأن يغيروا أسعارهم بنسبة 36% نظرياً مع تغيرات سعر الدولار، التي تتحدد في سوق تداوله «بيعه وشرائه واحتكاره»، ولكن، ماذا عن الـ 64% المتبقية، والتي يفترض أنها تُسعّر محلياً وبالليرة؟! إنّها أيضاً تُسعّر في سوق تداول المال المحلية... حيث يتم احتكار الليرة أو تغريق السوق بها وبيعها وشراؤها مقابل السلع الأخرى. المنتجون يسعّرون على أساس تكاليف استثمارهم الموزّعة بين الدولار والليرة، وفي بيئة لا يلعبون فيها الدور الحاسم في تحديد قيمة العملة وتداولها. وهم يسعون إلى حماية معدل ربحهم عبر وضع هامش لتغيّر قيمة الليرة، ما يُسمّى بتكلفة رأس المال. ليضعوا نسبة إضافية إلى التسعير تقارب معدل التضخم المتوقّع كهامش حماية... لأن الليرات التي سيجنونها كدخل قد لا تكون قادرة على تغطية التكاليف ذاتها بعد سنة، أو حتى بعد عدة أشهر.

ولتسهيل العملية، يتم تسعير كل المستلزمات المستوردة وغير المستوردة على أساس الدولار، لأن قيمته أكثر ثباتاً في الخارج، وهو بديل الليرة المتراجعة في الداخل... ليتحول الدولار إلى عملة التسعير الإنتاجي، وتتحرك أسعار كل السلع المحلية والمستوردة مع تحركاته.

يضطر المنتجون للقيام بهذه العملية، ورفع الأسعار مع ارتفاعات تكلفة رأس المال، ليحاولوا الحفاظ على دخلهم ثابتاً، عبر تحميل الحلقة الأضعف وهي: المستهلكون والعاملون بأجر تحديداً، كلفة هذا الارتفاع من خلال رفع أسعار السلع النهائية في السوق المحلية.

والمنتجون بدورهم، هم حلقة أضعف للقوى الأكبر الفاعلة في سوق رأس المال، أي: مالكو الفوائض الذين لا يرضون بمعدل ربح 15–20%... بل يحصلون على ربح احتكاري من الهيمنة على استيراد الأساسيات بمعدلات ربح أضعاف التكلفة، ومن متاجرتهم بالقطع الأجنبي والعقارات والمعادن الثمينة، ومن هيمنتهم على المال العام والأراضي العامة وأرباحهم من نهبه، هذا عدا عن حصصهم المجانية عبر إتاوات على الدخل المنتج في السوق تأتي من مواقع النفوذ و«السلبطة» مثل: الدور الذي تلعبه الحواجز ونقاط العبور، هذا عدا عن نشاطهم الأسود وأرباحه الكبرى. إن هؤلاء هم من يحددون قيمة العملة في ظل غياب أي دور فاعل للدولة والسلطة النقدية، وذلك لأنهم يمتلكون الكتلة الأكبر من السيولة.

إن نزعة الريع، أي: الوزن الكبير لاستثمار الأموال وتدويرها في نشاطات المضاربة، هي عامل أساس في تراجع قيمة الليرة، وزيادة الطلب على الدولار، وتهريب الأموال إلى الخارج. وهي عملياً «تتسلبط» على الدخل المنتج في القطاعات الإنتاجية داخل البلاد، وتضخّم تكاليفها... وهؤلاء هم الأكثر قدرة على المحافظة على معدلات ربحهم، وحجم أرباحهم بين شرائح الدخل الأخرى، لأنهم يستطيعون الضغط على المنتجين، وعلى المستهلكين، وعلى المال العام. وتصل إلى أيديهم أكبر كتلة من الليرة يسارعون إلى تحويلها إلى دولار وعقارات وذهب وأرصدة خارجية.

دخل الجميع يقل ويتشوّه توزيعه

إنّ كبار مالكي المال، وقوى الاحتكار والفساد والسلبطة، هم عبء على المنتجين والمستهلكين... وهم سبب أساس في تراجع قيمة الليرة، والطلب على الدولار. ومع كل توسّع في نفوذهم وطبيعة نشاطهم فإن الأسعار سترتفع، ومع كل دورة ارتفاع أسعار فإن إمكانات الاستهلاك تتقلص، وتؤدي بالتالي إلى تقليص حجم الإنتاج، ومع تقلّص الإنتاج يتراجع توليد دخل وثروة جديدين، ويتعمق الركود... ويبدأ المنتجون تدريجياً بالخروج من السوق ليهاجروا بما تبقى من أموالهم، أو لينقلوا نشاطهم إلى نشاط تجاري وريعي تحت كنف مالكي المال «مثلما يحصل مع توسّع تهريب البضائع الزراعية، فقطاع تربية المواشي مرهون لسوق التهريب، وينضم إليه حديثاً إنتاج البيض وأنواع من الخضار»... أي: تتم عملية إعادة توزيع ثروة لمصلحة من هم فوق على حساب المنتجين في الصناعة والزراعة وغيرها، وليس فقط على حساب أصحاب الأجور.

أما أصحاب الأجر، فإنهم يزدادون فقراً ويصلون إلى حد الجوع الذي يشمل 9 ملايين اليوم! أو يدخلون في دائرة البطالة، ويبحثون عن سبل الارتزاق بعد أن أغلقت طرق الهجرة الانتحارية بالبحر...

عندما تكون الواردات أكبر من الصادرات فإن جزءاً من الدخل الناتج يجب أن يتحول إلى دولار لتلبية الواردات

مسألة الأسعار تعكس كل شيء... فارتباط الأسعار والإنتاج المحلي بالدولار هو فقدان البلاد «لسيادتها»، وهو ناجم عملياً عن تراجع الإنتاج المحلي والارتهان للاستيراد، وعن تسيّد مالكي المال وأصحاب الربح الضخم من النفوذ والتجارة الاحتكارية، وسعي هؤلاء إلى ربح سريع مضاربي.

إن تقليص النزعة التجارية عبر إنتاج بدائل المستوردات، وإعادة ربط الإنتاج المحلي بمستلزمات محلية الصنع، هو ضرورة لفك ارتباط أسعار السلع بالدولار، ولكن هذه الضرورة لا يمكن أن تتم طالما أن الليرة مرهونة «لنزعة الريع» أي: لمن تتكدس لديهم أكبر كتلة لليرة، ويبيعونها برخص مقابل الدولار، الذي يهاجر جزء هام منه إلى أرصدتهم الخارجية. إن استعادة السيادة تتطلب استعادة الإنتاج المحلي عبر استعادة الموارد المتراكمة لدى القوى المالكة للثروة، والمتحكمة بتوزيع الدخل، والتي لم تعد تكتفي بدفع أصحاب الأجور للجوع، بل وتدفع المنتجين للتوقف عن إنتاجهم، وتقضي على ما تبقى من دعائم الاستقرار.

ماركس لم يغبْ أبداً

ميل معدل الربح للانخفاض والركود المستمر من الستينات

تعكس جميع قوانين حركة وتطور الرأسمالية وجهاً من وجوه التناقضات العميقة لهذه المنظومة... تلك التناقضات التي تدفع نحو انسداد أفقها والانتقال إلى الإطار التاريخي الجديد لشكل عملية الإنتاج الاجتماعي وغاياتها، أي: إلى منظومة بديلة...

■ ليلى نصر

لكن من بين هذه القوانين، فإن قانون ميل معدل الربح نحو الانخفاض كان الأكثر إشكالية، والأقل قدرة على الإثبات، وهو عملياً واحد من القوانين الحاسمة، لأنه يعبر عن تناقض مع القانون الأساس للإنتاج الرأسمالي، وهو «السعي نحو الربح الأقصى».

ولكن مع تطور البيانات الإحصائية على المستوى الدولي، فإن الباحثين الماركسيين أصبحوا يجدون الأدوات لقياس اتجاه الربح على المستوى العالمي، والذي يعتمد مجموعة من آليات القياس والمقاربة، نظراً لصعوبة الوصول إلى قياس دقيق للمعدل على مستوى العالم.

ولكن هذه المقاربات المتطورة تباعاً لمجموعة من الدول الأساسية والأكثر تأثيراً، تثبت أن معدل الربح يتحرك صعوداً وهبوطاً، ولكن ضمن اتجاه محدد هو الانخفاض، حيث يتراجع معدل الربح في الإنتاج الرأسمالي طوال مرحلة تطورها... وذلك مع تعقّد البنية العضوية لرأس المال، أي زيادة رأس المال الثابت «C» «من مواد وآلات ومعدات وتكنولوجيا» بالقياس إلى رأس المال المتغير «V» «العمل البشري».

العلاقة بين معدل الاستغلال وتطور البنية التكنولوجية

ينتج تراجع معدل الربح عندما تكون الزيادة في كثافة التطويرات التكنولوجية بالقياس إلى العمال، أكبر من الزيادة في معدل الاستغلال، وهو القيمة المضافة التي يحوزها صاحب رأس المال مقابل القيم التي يحوزها عماله.

لذلك فإن هذا المعدل على المستوى العالمي يرتبط بمستوى التطور التكنولوجي، وتقدم العلوم وحجم توظيفها، ومستوى تطور المواضع التي يوظّف فيها رأس المال إمكاناته، ويرتبط أيضاً بمستوى مقاومة المجتمعات للاستغلال، والأوضاع السياسية والمستوى النضالي للطبقة العاملة الذي يؤثر على معدل الاستغلال.

وكلما تعممت التكنولوجيا وارتفعت المستويات التقنية للعملية الإنتاجية، وكلما ازدادت قدرة المجتمعات على مواجهة الاستغلال، وفرض قوانين عمل ومستويات أجور أعلى، فإن معدل الربح ينخفض، ليعكس تحوّل فائض العملية الإنتاجية إلى تطوير القاعدة الإنتاجية وتقليص الاستغلال.

نستعرض هنا بعضاً من البيانات النهائية لحساب معدل الربح على المستوى العالمي، المنشورة في مدونة الاقتصادي الماركسي مايكل روبرت التي تشمل دراساته ودراسات آخرين للمعدل.

اتجاه معدل للربح للانخفاض منذ منتصف القرن التاسع عشر

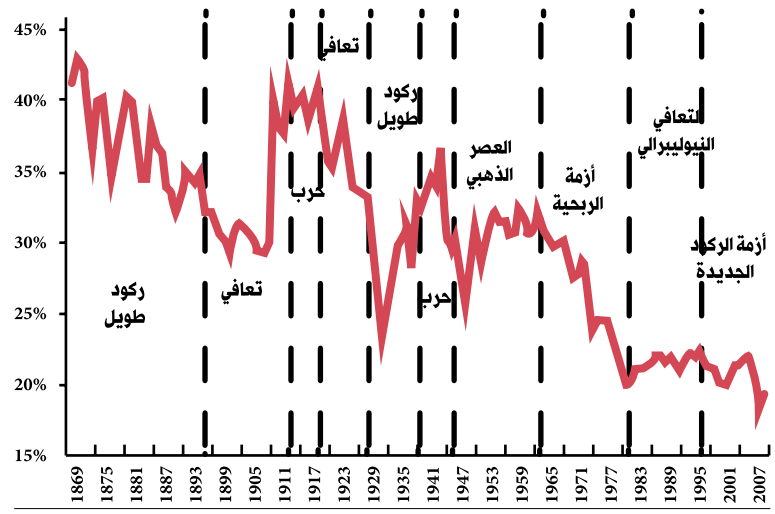

■ من كتاب: World in Crisis: A Global Analysis of Marx›s Law of Profitability: A Global Analysis of Marx›s Law of Profitability

المعدل المعتمد هنا لأجل زمني طويل، هو لـ 14 دولة عالمياً، ويعتمد مقاربة لقياس المعدل على أساس الناتج. وهو يظهر أن الإنتاج الرأسمالي الذي كان في نهايات القرن التاسع عشر يعمل عند معدل ربح يفوق 40%، أصبح يعمل عند مستوى أقل من 20% في عام 2007.

وقد دخل مرحلة ركود طويل امتدت ثلاثين عاماً، من 1869 وحتى 1899. والملفت أنه لم يستطع أن يخرج من هذا الركود، ويشهد أعلى مراحل استعادة عافيته إلا عبر الحربين، وتحديداً في الحرب العالمية الأولى ولكنه عاد ليتدهور سريعاً ما انعكس في أزمة الكساد الكبير في 1929، ليعود المعدل ويرتفع من قرابة 23% وصولاً إلى 35% في نهاية الحرب.

ويبين الخط الزمني الطويل، أن المنظومة شهدت آخر حالات تعافٍ وارتفاع معدل الربح بعد الحرب العالمية الثانيّة، حيث غذّى الدمار عملية إعادة الإعمار، وشهد معدل الربح تعافياً سريعاً في الخمسينات وحتى منتصف الستينات لندخل بعدها في الركود الأطول في تاريخ المنظومة.

اتجاه ومقدار معدل الربح لدول مجموعة العشرين منذ الخمسينيات وحتى 2016

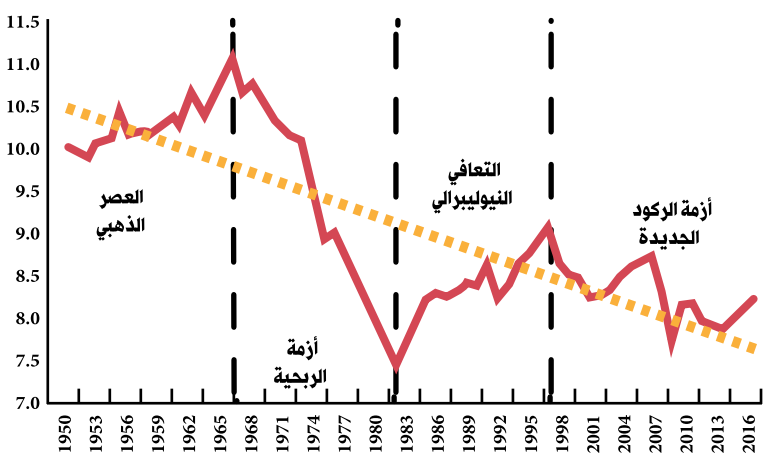

ينتج تراجع معدل الربح عندما تكون الزيادة في كثافة التطويرات التكنولوجية بالقياس إلى العمال أكبر من الزيادة في معدل الاستغلا

سبعون عاماً من تراجع الربح

بمقاربة تفصيلية لاتجاه معدل الربح لمجموعة الدول التي أصبحت تشكل مجموعة العشرين الأكبر عالمياً، فإن الاتجاه العام لمعدل الربح ينخفض بشكل سريع، وقد مرّ بمراحل. أولّها: التعافي في «المرحلة الذهبية» التي استمرت حتى منتصف الستينات مع وصول معدل الربح إلى ذروة 11% تقريباً، ثم بدأ ينخفض بشكل حاد في أزمة الربحية التي عمّت السبعينات وامتدت حتى عام 1980 عندما انخفض معدل الربح إلى أقل من 7,5%.

ثم سمحت المرحلة النيوليبرالية وهيمنة القطاع المالي العالمي، وما ارتبط بها من تراجع الحركة العمالية، وتراجع الضمانات والخدمات للعمال في المركز وعبر العالم، واشتداد حالة انتقال رؤوس الأموال إلى الأطراف، مع معدلات ربح أعلى ومعدل استغلال أعلى للعمالة الرخيصة، وقد استطاعت هذه السياسة أن ترفع معدل الربح إلى 9% في عام 1995، ليعود بعدها للهبوط مع طفرة تعافي الألفية، ومع تطور قطاع الاتصالات والمعلومات، ليعود للهبوط في أزمة عام 2007 ويتعافى بعدها ويعود للهبوط الحالي الذي لا ترصده البيانات.

المنظومة قد لا تحصل على حربها الجديدة!

لم تستطع المنظومة أن تحصل على حربها الجديدة الكبرى حتى الآن لتتعافى من التراجع المستمر في معدل الربح المستمر منذ الخمسينات على الأقل... وهي غالباً لن تستطيع. وتحديداً، أن بعض المتغيرات اليوم والسياسات الدولية للقوى الأساسية المصنّفة في عالم رأس المال ذاته تتناقض مع هذا الاتجاه، حيث يتم تعميم التكنولوجيا، وتوسيع قاعدة تطوير البنى التحتية التنموية على مستوى مناطق شاسعة، كما في مشروع الصين «الحزام والطريق»، وإجراءات من هذا النوع من الصعب أن تزيد معدل الاستغلال، لأنها ترفع معدل التنمية عموماً... إن زيادة معدل الاستغلال لا يمكن أن تتم إلّا بالحروب الوحشية والفوضى، عبر تدمير القوى المنتجة. وهو ما تحاول أن تفعله المنظومة الغربية، ولكنه متناقض مع اتجاه القوى الأخرى، التي تضطر دفاعاً عن نفسها أن توسّع التنمية، وتمنع الحرب، وكلاهما فسحة لتطور القوى المنتجة، وتقليص الاستغلال، وتقليص فاعلية الربح كوظيفة وجودية للمنظومة.

بقالية افرنجي!

إذا بدنا نحكي عن معنى المسمى الوظيفي لـ «الصيدلاني/ـة» فيعتبر إنو المساعد الأول والرئيسي للطبيب... بمعنى هو يلي بيوفر الأدوية وبيقدم المعلومات الأساسية عنها، كونو عندو إلمام كبير بمركباتا بحيث بيقدم للطبيب المعلومات الكافية والوافية يلي بتخص الأدوية والعقاقير الطبية...

■ دارين السكري

أما المعنى الحقيقي والواقعي صفيان للصيدلاني/ة فهو: دكنجي شيت الأدوية أو بياع الأدوية...

ويلي طلع عليهون هل المسمى هاد كان عرفان تماماً شو يلي عم يعملوه...

بمعنى، الصيدلاني ما عاد مارس مهنتو بالمعنى الحقيقي والعملي للصيدلاني... صار تاجر- تاجر أدوية للأسف....

يعني، رجعنا لأيام زمان وقت بدت تشتغل الصيدليات بالبلد وصاروا يقولوا عنها العطارين والحلاقين بقالية افرنجي..

أولاً وأخيراً، الدوا صفيان تجارة... ومتل ما بتعرفوا التجارة شطارة...

بسبب أنو عدد الصيدليات بالبلد صار كبير كتير، وهل الشي خلا آلية عمل الصيدلاني ما يخضع للقوانين المفروضة عليه... طبعاً ما بدنا نعمم لأن لكل قاعدة شواذ..

يمكن هاا لأنو شريعة السوق بتقول «البقاء للأقوى».

بمعنى، يلي معو مصاري بيحسن إنو يشتري الأدوية أشكال وألوان- وطني وأجنبي.. لاء وبيحقلوا كمان إنو يبيعها بالسعر يلي ممكن يشبعوا خصوصي اللعب بيكون بسعر الأدوية الأجنبية.. وباللي ما بيتسمى كمان...

غير يلي فينا نسميون «دخلاء المهنة» يلي بيكون شي واحد معو مصاري ومرتو صيدلانية مثلاً أو مساعدين الصيادلة... فهون بتصير القصة منافسة تجارية بكل ما تحمله الكلمة من معنى بعيدة كتير عن معنى العمل...

وهاد الشي بيخلي الصيادلة يتبعوا نفس الأسلوب ليضلوا مواكبين سوق العمل... لأنو بنظرون أسعار الأدوية غالية ونسبة الربح المفروضة إلهون صغيرة، وما بيحسنوا يتعايشوا بهل الغلا مع هل النسبة القليلة يا حرام...

طبعاً هاد غير الخصومات يلي منشوفا بين الصيدلية والصيدلية التانية... والسبب، كلون عم يشتغلوا بنظام المنافسة والشاطر يلي بيربي زباين «مرضى» أكتر...

بالوقت يلي صار الإقبال كبير ع الصيدليات بسبب الوضع الاقتصادي السيء جداً ويلي مأثر بشكل كبير ع المواطن المغلوب ع أمرو، ويلي ما عاد عندو بديل غير باب الصيدلية ليفوت عليه «إذا احتاج الأمر»..

لأنو فوتة لعند الدكاترة والمعاينة تبعون بعيدة عن العلاج طبعاً حقها هديك الحسبة... والمواطن يا حسرتي عليه راتبو أقل من هديك الحسبة بكتير...

لذلك البديل الوحيد عندو هو «الصيدلية»...

اليوم ما عاد فينا نقول: «إذا احتاج الأمر» إنو يفوت لعند دكتور... غير جائحة كورونا يلي عششت تعشيش بالبلد وما عم ينفد منها ولا حدا حتى الكادر الطبي...

لأنو ما فينا ننسى أو نهمش هدول الأمراض والعلل يلي كانت وما زالت عم تصيب الناس من كتر ما عم ياكلوا ضربات ماكنة ومرتبة ع روسون من الوضع الاقتصادي والأمني وإلخ... يلي لهلق ما حدا من المسؤولين عرف يحطلوا حد...

لهيك زاد الإقبال ع الصيدليات... وهون فينا نقول «حلال ع الشاطر».. الاستغلال يلي صار لأنو الناس بحاجة- ما حدا فيو يتخيلو...

لك التلاعب صار بالصلاحية غير التلاعب بالسعر... وعم يتم البيع بضمير مرتاح ع الآخر لأنو ماشيين ع مبدأ «إذا ما فاد ما بيضر».. أي وهيك..

ومو كل المواطنين عندون وعي لموضوع التسمم الدوائي!!!

لذلك أية دوا بينعطى، بيندفع حقو وبيمشي...

لأنو الأغلب بيقول «اسألوا من كان بها خبيرا».. يعني ما رح يكونوا أفهم من الصيدلاني نفسو... وما حدا عرفان هل الصيدلاني كيف باع أخلاقوا وضميرو كرمال المصاري... بالنهاية، المواطن ما عليه حق.... الحاجة والمرض والغلا هو يلي عم يدفعو ليدور دايماً ع البدائل الأرخص....

وكمان ما فينا ننسى إنو الأدوية مالها متل الخضرة ليمسك الواحد علبة الدوا ويقارن ويشوف ويدور عليها إذا مضروبة أو منيحة أو لاء!!!

عليك عزيزي المواطن تاخد الدوا...

وعليك يا صيدلاني إنك تشفط مصاري من هاد الغلبان يلي ما معو يروح لعند دكتور ليتعالج...

وهل البشاعة هي مالا جديدة... موجودة من زمان... بس هلق حتى المواطن صار يشوف منيح شو يلي عم يعملوه...

علماً إنو نقابتن بتعرف بهل الشي... وزارة الصحة كمان بتعرف بهل الشي... وكلو عامل حالو ما عندو خبر ولاء بيتفاجئو من قباحة السلوكيات فوقا... ونحن منعرف بهل الشي...

كان المواطن ياخد علبة الدوا يلاقي سعر مشطوب ومكتوب سعر فوقوا... الوقاحة اليوم صارت فوق السعر المكتوب بيتعدل السعر لأكتر من ضعف...

المواطن ما بيعرف أية تسعيرة يلي فارضتا الوزارة...

الناس يا دوبا نافدة بالشغلات الأساسية... والله مو ناقصها نهب واستغلال...

لك يلي فيها كافيها... حاج تمصوا دمو لهل المعتر!!!

ومتل كل مرة الحق أولاً وأخيراً ع يلي أكبر من هدول الحرمية الصغار...

يا ترى الحق ع مين بموضوع أسعار الأدوية ومواصفتها، مين الجهة المسؤولة عليهون.. التموين ولا النقابة ولا وزارة الصحة ولا...؟؟

الله وكيلكم طاسة وضايعة!

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا العدد ببوست تهكمي متداول حول ظروف معيشة المواطن القاسية، مع اقتراب موسم عيد الأضحى، يقول البوست:

«في سورية الخروف معيّد والمواطن مذبوح!».

حول ما ورد على صفحة الحكومة عن مهرجان «خيراتك يا شام» المقام في حديقة تشرين، علق بعض المواطنين بالتالي:

«عروض وتسوق ومصاري ما في»!

«أي والعجقة والكورونا شووو؟!».

«هل يوجد فروج أو قوانص بس يكون رخيص... كي نحس بالهيبة ونقول أمام الناس أننا اشترينا فروج ...الله يرحم لما كان الكيلو بـ/40/ ل.س».

حول ما ورد على صفحة الحكومة عن إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني من قبل المصرف التجاري، علق بعض المواطنين بما يلي:

«أكيد يوجد عمولة حبذا تذكر حتى الناس تكون على بينة».

«مندور عشرين صراف حتى نحصل على راتبنا أعطونا راتبنا أولاً».

حول ما ورد على صفحة الحكومة أيضاً عن مشروع الزراعة الأسرية في اللاذقية، وبأنه تم توزيع 8585 منحة إنتاجية حتى الآن، وبلغ عدد القرى المستفيدة منه 191 قرية في مناطق اللاذقية والحفة والقرداحة وجبلة، علق البعض بالتالي:

«هالحكي في منو بطرطوس؟».

«ماهي المساحة المطلوبة لتحقيق الاكتفاء؟».

حول ارتفاع أسعار الدخان الوطني في السوق وندرته والمستفيدين من ذلك، علق بعض المواطنين بالتالي:

«أنا لا أصدق أن وزارة ودولة لا تستطيع ضبط الأسعار لسلعه وطنيه إلا إذا كان هناك من له مصلحه في فلتان الأسعار».

«القائمون عليه والسماسرة والفاسدون».

حول إعلان فرع السورية للتجارة في حمص عن مزاد لبيع مواد منتهية الصلاحية، علق البعض بالتالي:

«يا خوفنا ما يطرحوها بالبلد مع تغيير مدة الصلاحية وآه يا بلد».

«كان من الممكن بيع هذه المواد بأسعار مخفضة بسعر الكلفة قبل انتهاء صلاحياتها، يجب محاسبه المسؤولين عن هذا المواد».

«ياحرام عليكو بتنتهي صلاحيتها وهي بالمستودعات والشعب عم بموت من الجوع».

حول واقع الكهرباء المتردي ونتائجه الكارثية، وخاصة في الريف، علق بعض المواطنين بالتالي:

«مارح تتحسن إلا بتكون إجت الشتوية وبترجع نفس الحجة حمولات زائدة».

«المونة- البرادات كلها أصبحت عطلانة بسبب سوء الكهرباء».

«يا محلا انقطاع الكهربا عند المي صرلنا عشرين يوم بلا مي».

حول الخبر عن وصول مادة الأرز إلى مستودعات السورية للتجارة لتوزيعه على المواطنين عبر البطاقة الإلكترونية، علق البعض بالتالي:

«بكير خلص الشهر.. وخدو ع عجقة وكورونا الله يحمي هل شعب».

«عقبال الزيت».

«بكرا بتسأل بقولو مافي».

ونختم مع بوست تهكمي حول الواقع المعيشي المرير في ظل الكورونا، يقول البوست:

«ما عم شم ريحة المصاري.. ولا عم دوق طعمة اللحمة.. معقول هي أعراض كورونا؟».

وناقل الكفر ليس بكافر.

وفيات كورونا سورية من الأعمار الشابة أكثر من المتوقع؟

المجتمع السوري والمكافحون ضد الوباء بحاجة لأن يعرفوا تفاصيل أكثر عن توزع إصابات كورونا والوفيات على الشرائح العمرية والجنسية وتفاصيل عن ملابسات الوفيات، وإذا ما كانت لها علاقة معينة بوجود أمراض مرافقة مزمنة أخرى، ليس كصورة عامة، بل بالأرقام والبيانات التفصيلية الديمغرافية والجغرافية. فهذا يعتبر ألفباء المعلومات الضرورية لاستجابة فعالة لأي وباء.

■ د. أسامة دليقان

في ظل ارتفاع مستوى الاستنفار بين السوريين وخوفهم من تفشي واسع جداً للوباء الذي ظهرت مؤشرات مقلقة عنه مؤخراً، بدأت تظهر بين الناس وعلى وسائل التعبير المختلفة قصص عن وفيات مرضى بأعمار شابة، أو أواسط العمر، وربما استرعى اهتمام الناس، خاصةً وأثار تعاطفهم وقلقهم تزايد قصص هذه الوفيات من الكوادر الصحية «أطباء وطبيبات وممرضين وممرضات...»، مع مطالبات وانتقادات تتعلق بمستوى الحماية والوقاية ومعداتها التخصصية الضرورية لهذه الطواقم، والتي يمكن تشبيها بالتروس والـدروع، الـتي يـجب أن يرتديها المحارب لتصد عنه سيوف العدو بينما هو يقاتله.

ربما نجد خيطاً هَدْياً إلى تقدير علمي لهذه المسألة من دراسة نشرت حديثاً بعنوان «توقع معدلات الوفيات الناجمة عن COVID-19 على أساس العمر والجنس والأمراض المصاحبة، وقدرة النظام الصحي». وفي خلاصتها:

«تشير التقارير المبكرة إلى أن معدل الوفيات من COVID-19 يختلف اختلافًا كبيرًا بين البلدان، ولكن الاختبار غير العشوائي وأنظمة التسجيل الحيوية غير المكتملة تجعل من المستحيل تقدير معدل وفيات العدوى «IFR» بشكل مباشر في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ولسد هذه الفجوة، قمنا بتقدير التعديلات المطلوبة لاستقراء تقديرات IFR من المناطق ذات الدخل المرتفع إلى المنخفض. تؤدي الحسابات عن الاختلافات في توزيع العمر والجنس والأمراض المصاحبة ذات الصلة، إلى اختلافات كبيرة في معدل IFR المتوقع عبر 21 منطقة حول العالم، تتراوح من معدل وفيات عدوى بنسبة 0,11% في غرب إفريقيا وجنوب الصحراء إلى 1,07% في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ذات الدخل المرتفع.

الاختلافات الإقليمية

ومـع ذلـك، يـجب الـتعامل مـع هـذه التوقعات على أنها حدود دنيا، لأنها تستند إلى معدلات الوفيات من البلدان ذات النظم الصحية المتقدمة. من أجل تعديل هذه النسب لتأخذ بالحسبان قدرة الأنظمة الصحية... قمنا بهذه التعديات على خطوتين، أولاً: قمنا باستخراج معدلات وفيات COVID-19 في المستشفيات الفرنسية، ووضعها في العمر والجنس والأمراض المصاحبة. بعد ذلـك، من أجـل مـراعـاة احـتمالية ارتفاع معدلات الوفيات بين الحالات التي يتم إدخالها إلى المستشفى في الأنظمة الصحية ضعيفة المـوارد، فإننا دمجنا الاختلافات الإقليمية في الاحتمالات النسبية للوفيات الناجمة عن إنفلونزا الطفولة، كبديل للقدرة المحلية على عـلاج أمـراض الجهاز التنفسي الفيروسية. يقلل هذا التعديل إلـى حد كبير، لكنه لا يمحو تماماً، الميزةَ القائمة على الديموغرافيا المتوقعة في البلدان منخفضة الدخل، مع تقديرات إقليمية لـ IFR COVID-19 المتوقعة تتراوح من 0,43% في غرب إفريقيا جنوب الصحراء إلى 1,83% في أوروبـا الشرقية. كمكمل، في خطوة ثانية، استخدمنا معدلات الاستشفاء من فرنسا لتقدير احتمالية الإصابة بمرض COVID-19 الشديد، وهو موضوع ذو اهتمام مستقل».

توزع الأمراض الأخرى المرافقة لتشمل متوسطي العمر والشباب مع ضعف القدرة الاستيعابية لنظامنا الصحي ربما يؤدي إلى زيادة معدل وفيات العدوى لهذه الشرائح في بلدان كسورية

وأهـم ما ترشدنا إليـه هـذه الدراسة كان ملاحظتها لنزعتين متعاكستين للوباء في البلدان المنخفضة الموارد والفقيرة الدخل للفرد، ولـو أنهم لم يدرسوا سورية بالملموس مباشرةً، ولكن قد يفيدنا ما استنتجوه حول منطقة الـشـرق الأوسـط وشـمـال إفريقيا بالخصوص: حيث لاحظوا أنّ الأفضلية النسبية التي قد تكون في مصلحة الأعمار الشابة ضد الفيروس في بلادنا نتيجةً لتركيبته الديمغرافية الشابة «وهذه علماً أن سورية تأثرت حتى بها بسبب خسارة ونزيف شبابها وتحتاج إعادة تقييم» تتعرض لنزعة معاكسة هي أنّ تضافر عوامل توزع الأمـراض المرافقة comorbidity على الشرائح متوسطة العمر والشابة بدرجة أكبر مما لدى البلدان المتقدمة أو الأوروبـيـة «الـهـرمـة»، من جهة، وضعف القدرة الاستيعابية للأنظمة الصحية في بـلاد كبـلادنـا من جهة أخرى يعطيان تأثيراً سلبياً يرفع من معدل وفيات العدوى IFR لدى شباب هذه البلدان، ومتوسطي الأعمار فيها، مقارنة مع البلدان الهرمة.

كم كنا مستعدين للوباء؟

حسب منظمة الصحة العالمية فإنّ نسبة المشافي ومراكز الرعاية الصحية الأولـيـة الـتـي بقيت قـادرة عـلى أداء وظيفتها من أجمالي الموجودة في كل سورية حتى نهاية العام 2019 هي فقط 64% من المشافي، و52% من المراكز الصحية «WHO 2019».

حوالي 70% من القوة العاملة الصحية باتوا خارج البلاد «أطباء، تمريض، إلخ».

تختلف التقديرات حول عدد أسرة العناية المشددة المزودة بمنفسة في كل سورية، لكنها لا تتجاوز المئات الدنيا «أحد التقديرات بأنها 325 سرير مثلاً» عدا عن توزعها غير المتناظر بين المحافظات. وكذلك القدرة على إجراء الاختبارات باليوم لا تتجاوز المئات.

منذ شهر آذار 2020 ازدادت أسعار الأغـذيـة بـنـحـو 70% وقـفـزت أسـعـار الـكـمـامـات ومـعـقـمـات الأيـديـ لتصل في بـعـض الـمـنـاطـق إلـى 50 ضـعـفـاً! «Advani 2020».

سبق أن أعلنت الأمم المتحدة تقديراتها عـن الـمـبـلـغ الـذي تـحـتـاجـه سـوريـة لاحتواء الجائحة «115 مليون دولار». ولكن بغض النظر عن مدى دقة هذا الرقم، وكيفية حسابه ومستوى جودة الاحـتـواء المقصود بـه، فإن ما ينبغي أن يلفت انتباه المواطنين هو حجم المفارقة المؤلمة التي تنطوي عليها المقارنة بين مبالغ ضرورية من هذه المرتبة، التي تظهر متواضعة نسبةً إلى الأرقام الفلكية المتوقعة، والملموسة العواقب، للنهب والفساد الكبير، الأمر الذي يظهر كيف يتحول النهب والفساد بشكل مباشر عند منعطفات ضيقة معينة في حياة المجتمع، كأزمة الوباء المـهـدِّدة الـحـالـيـة، إلـى عـامـل مـمـرض حرفياً شديد الفتك بالمجتمع، ولا سيما بأغلبيته الفقيرة والمُضعَفة المناعة جوعاً وتوتراً.

هل تكون الاحتجاجات آخر أسافين نعش «الكيان»؟

مع اشتداد المظاهرات داخل الكيان الصهيوني، والتي وصلت يوم السبت 25 تموز لتشمل 250 نقطة احتجاج في مناطق متنوعة، لم يعد من السهل التنبؤ بالآثار التي تنتج وستنتج عن هذا الوضع الدخلي في الأيام القادمة، لكن ما لا شك فيه، أن هذه الاحتجاجات تعبيرٌ عن عدم قدرة المنظومة السياسية الحاكمة على حلّ أي من التحديات القائمة أمامهم اليوم.

■ علاء أبوفرّاج

على الرغم من أن الكيان الصهيوني كان دائم الحضور على الساحة الإقليمية منذ تأسيسه، ولا يمكن لأحد أن ينظر إلى تاريخنا الحديث دون التطرق إلى الدور الأسود والواضح الذي لعبه الكيان فيه، لكن ما يغيب عن أذهان البعض، أن المشروع الصهيوني بشكله هذا جاء كتعبير عن توازن دولي محدد، ووجوده مرهون بمجموعة من العناصر التي رافقته منذ تأسيسه إلى اليوم، ولابد من إجراء مراجعة لكل هذه العناصر في كل مفصل جديد.

هل يستطيع الاقتصاد الصمود؟

سجلت وزارة الصحة الإسرائيلية 1770 إصابة جديدة في يوم الجمعة 24 لتكون أعلى عدد إصابات في يوم واحد منذ بدء تفشي الجائحة، ووصلت مجمل الإصابات إلى أكثر من 60 ألف، ويبدو أن الأمور تتجه نحو الأسوأ، شأنها شأن الكثير من المناطق في العالم، فبات واضحاً: أن الاقتصاد «الإسرائيلي» يتلقى ضربات حقيقية، وقد يشهد تراجعاً أكبر مع انتشار المرض أكثر كما هو متوقع، فانخفض مؤشر البورصة يوم الخميس، وتبدو آثار الأزمة واضحة على سوق العمل، حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى 21,1% هذا بالإضافة إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي لم تظهر آثارها بشكل كامل بعد، وفي مقال نشر في جريدة هآرتس كُتب فيه: أن ما يشهده الاقتصاد داخل الكيان «ربما يكون الرذاذ الذي يسبق المطر»، فسوق العمل كان يخسر 1000 عامل بشكل يومي، إلا أنهم ينتقلون إلى قطاعات أخرى بشكل سريع، أما اليوم فهذا الرقم لا يجد فرصاً جديدة، أي: إن من يخرج من سوق العمل اليوم لا يستطيع الدخول مجدداً، وتعتمد هذه الأرقام على الضرر الذي لحق بالاقتصاد «الإسرائيلي» إلى الآن ولا يشمل الآثار التي قد تخلفها الموجة الثانية، التي بدأت مؤشراتها بالظهور منذ أيام، إذ تقول التقديرات التي أعلنتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD»: إن الناتج المحلي في الكيان الصهيوني سيشهد آثاراً سلبية أكبر من الاقتصاد العالمي، وتقول المنظمة: إن الناتج المحلي الإجمالي سينخفض بنسبة تصل إلى 8,3% على أن يشهد بعض الانتعاش المتواضع في 2021.

أما عن السياسية التي تريد الحكومة اتباعها لمواجهة هذه التحديات فتتسم بالتخبط وعدم الوضوح، فيسعى رئيس الوزراء بينيامين نتنياهو، والذي يعيش أصعب أيامه، بتوزيع تعويضات نقدية لكل المواطنين تعادل 200$ وهي تشكل مبلغاً زهيداً بالنسبة لوسطي الأجور، الذي وصل حده الأدنى إلى حوالي 2000$ في السنة الحالية، وتلقى هذه السياسة معارضة شديدة إذ إنها غير كافية، ولا تخص الفئات الأكثر تضرراً، ووصلت كتلة هذه المساعدات إلى ما يعادل 1,7 مليار دولار، وهذا ما اعتبرته المديرة العامة لوزارة المال، كيرين تيرنر– إيال، أنه هدرٌ غير مجد ووصفت هذه العملية بأنها « إلقاء لحقائب المال الذي لا نملكه إلى البحر». ومن هذه النقطة يبدو واضحاً، أن هذه الكتلة تشكل عبئاً على الاقتصاد ولن تستطيع الوقوف بوجه السيل الجارف. بل قد تكون المفارقة المضحكة، أن خطة نتنياهو التي أراد منها تهدئة النفوس قد أججت الاحتجاجات أكثر.

الاحتجاجات واسعة وحكومة قلقة

تجددت الاحتجاجات التي يشارك فيها عدة آلاف في مناطق متنوعة، والتي تركزت في الأيام القليلة الماضية في الشارع المجاور لمنزل نتنياهو، وتطالب برحيل رئيس الوزراء، وعلى الرغم من الوضع الصحي المقلق، إلا أن المتظاهرين لا يرون مبرراً لإيقاف التظاهرات التي يحركها الوضع الاقتصادي السيئ، بالإضافة إلى كل العوامل التي باتت تشكل مصدر قلق بالنسبة للمتظاهرين الذين يشكون في قدرة التحالف الحالي على ضبط الأمور، وما يمكن قوله إلى الآن: إن هذه الاحتجاجات مستمرة وستتوسع، وخصوصاً مع ازدياد الآثار السلبية للأسباب التي تحركها، وعلى الرغم من الصدامات التي تجري مع قوات الأمن، إلّا أنها لن تنجح في إيقافيها في الأمد القريب، حتى أن وزير الأمن الداخلي «الإسرائيلي» أمير أوحانا، قال في تصريحات له في يوم الأحد 26 تموز: إنه يخشى أن تقود هذه المظاهرات إلى «سفك الدماء مع تصاعد أجواء الكراهية السائدة».

لا نستطيع القول إن مقومات بقاء الكيان كانت دائماً حاضرة وبنفس الوقت إلا أنها لم تغب كلها مرة واحدة كم يجري اليوم

يمكننا القول: إن النتائج الأولية لهذه الاحتجاجات، هي: الإعلان الضمني عن اقتراب انتهاء الائتلاف الشكلي الذي جمع بين حزب الليكود وحزب أزرق أبيض، فكلا الحزبين الذي يقودهما نتنياهو وبيني غانتس لم يستطيعا تحقيق الأغلبية في الانتخابات البرلمانية، التي جرت إعادتها لـ 3 مرات متتالية دون نتيجة، مما دفع الفريقين لإيجاد قواسم مشتركة يمكن البناء عليها، إلا أن هذا التحالف لم يتمكن من حل الخلافات الحقيقية، وما هي إلى أيام قليلة حتى بدأ الشرخ يصبح أكثر وضوحاً، ويبدو أن انهيار هذا التحالف بات قريباً مما قد يقودنا إلى انتخابات رابعة، تكون كإعلان للعودة لنقطة الصفر التي حاولت النخب السياسية في الكيان إيهام الناس بتجاوزها.

المقومات التي يحتاجها الكيان

في العودة إلى البداية، وبالحديث عن المقومات التي احتاجها الكيان منذ نشأته للحفاظ على بقائه يمكننا حصرها بمجموعة من الشروط، أولها: دولة لها وزن كبير على مستوى العالم ترعى الكيان وتقدم التغطية السياسية والدعم الاقتصادي بشكل مستمر. أما الشرط الثاني: فهو وجودُ توازن دولي يكون فيه لحلفاء الكيان الدوليين اليد الطولى، حيث لا يستطيع أحد مخالفتهم أو المساهمة بإدارة «ملف القضية الفلسطينية». والشرط الثالث: هو انقسام الخصوم أو غياب إستراتيجية جامعة لمقاومة المشروع الصهيوني، وآخر هذه المقومات: هي وحدة الصف في داخل النخب الحاكمة التي تشكل مجتمعة قيادة موحدة تمشي باتجاه واحد. أما اليوم، وإن كنا لا نستطيع القول: إن هذه المقومات كانت دائماً حاضرة وبنفس الوقت، إلا أنها لم تغب كلها مرة واحدة كما يجري اليوم، فما يميز هذه الحقبة المفصلية هو اختلال كل المقومات السابقة وهذا ما يترك الكيان حائراً، فالطرق على اختلافها لن تفضي إلى مخرج.

الطريقة التي تدفع فيها الولايات المتحدة بنفسها بعيداً عن هذا الملف عبر طرحٍ يخالف الإرادة والقوانين الدولية، جعل انتقال هذا الملف إلى دول أخرى كروسيا والصين مسألة وقتٍ فحسب، وهذه الدول لا يناسبها وجود هذه المشكلة المشتعلة في هذا المكان الحساس، وإن كان الكيان يرى في الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة فرصة لتثبيت جذوره اللينة، لكن لا شك أنه يدرك اليوم أن الاحتمالات باتت تتجه نحو سناريوهات تخالف مصلحته، وهذا ما يفسر سلوكه اتجاه سورية ولبنان وإيران.

استمرار التصعيد الذي يقوم به الكيان اليوم لن يجرّ إلا مزيداً من رص صفوف كل المتضررين من هذا المشروع، لا في الإقليم فحسب، بل على المستوى الدولي، وإن كانت إعادة الانتخابات التشريعية لثلاث مرات على التوالي ممكنةً في الفترة السابقة، فهي لم تعد ممكنةً اليوم، بل سيجر الويلات ويقوض أعمدة النظام القائم حتى انهياره.

ليبيا: تصعيد جديد واحتواء روسي وغياب أمريكي

عاد التصعيد المصري- التركي للظهور خلال الأسبوعين الماضيين في الملف الليبي، ليصل ذروةً جديدة، ومع هذا التصعيد أيضاً اشتدت تحليلات «تؤكد» قيام حربٍ لا محالة، لكن ما لبثت أن عادت الأمور إلى هدوئها، وبرزت دعوات الدفع اتجاه التسوية السياسية بعد توسع الدور الروسي.

■ يزن بوظو

خطوة التصعيد الأولى

منذ الذروة السابقة في بداية هذا الشهر عمد طرفا الأزمة الليبية على حشد القوات العسكرية في محيط مدينة سرت الإستراتيجية، والنفطية. في الـ 15 منه، وأكد اللواء أحمد المسماري، المتحدث باسم القيادة العامة للجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، بأن «الساعات المقبلة ستشهد معركة كبرى في محيط سرت والجفرة» ليكون هذا الإعلان لحظة بدء ذروة تصعيد جديدة، حيث أضاف: إن المعركة «لن تكون ليبية فقط، وإنما ستدخل فيها أطراف عربية وأجنبية» بإشارة منه إلى مصر وفرنسا في مواجهة تركيا.

تأمين الغطاءات السياسية والقانونية

في اليوم نفسه، – صرّحت جامعة الدول العربية على لسان أمينها العام أحمد أبو الغيط: إن موقفها يرفض «التدخلات التركية» في دعم سياسي لمصر– وقد نشرت وسائل إعلام مصرية تقارير تفيد بنشر الجيش الوطني الليبي لمنظومات دفاع «إس–300» الممتلكة من قبل مصر في الأراضي الليبية، مما شكل إشارة أعلى في جدية الردع المصري على محاولات دخول قوات حكومة الوفاق الوطني الليبية إلى سرت والسيطرة عليها. – وأجرى الرئيسان المصري والفرنسي اتصالاً هاتفياً بحثا خلاله الملف الليبي، حيث أشاد ماكرون بالتحركات المصرية الأخيرة، مما يُعطي إشارة إلى تعاون الدولتين في جبهة واحدة.

في اليوم التالي، 16 من الشهر وما تلاه، كان النشاط المصري يحشد جميع الغطاءات المحلية والإقليمية والقانونية لتدخّل جيشه، ليجتمع الرئيسان عبد الفتاح السيسي مع مشايخ القبائل الليبية، حيث أعلن الأخيران خلال اللقاء عن «كامل تفويضهم للرئيس المصري والقوات المسلحة المصرية للتدخل لحماية السيادة الليبية»، ويصرّح السيسي خلاله بأن الدخول المصري «سيغير المشهد بشكل سريع وحاسم».

بهذه الأثناء طالبتْ حكومة الوفاق الوطني الليبية بعقد جلسة لمجلس الأمن الدولي وفقاً لما صرّح به الناطق باسم وزارة خارجيتها، محمد القبلاوي، حيث قدمت طلباً رسمياً بذلك إلى رئاسة مجلس الأمن دون أن تلقى رداً حتى الآن.

وفي 18 من الشهر أصدر كلٌ من رؤساء ألمانيا وإيطاليا وفرنسا بياناً مشتركاً بأن هذه البلاد مستعدة لفرض عقوبات على منتهكي حظر السلاح في ليبيا، وجاء فيه «نحث جميع الأطراف الخارجية على إنهاء تدخلها المتزايد في ليبيا» بإشارة إلى النشاط التركي.

في 19 اجتمع الرئيس المصري مع مجلس الدفاع الوطني لبحث الأوضاع العسكرية، بحضور شخصيات، مثل: وزير الدفاع ورئيس أركان القوات المسلحة ورئيس المخابرات العامة وقائد البحرية والجوية إلخ.. وكان لإشارة الإعلان عن هذا اجتماع أيضاً تأكيدٌ لا يقل أهميةً عن نشر اس–300 في جدية الإرادة المصرية.

وأخيراً، أعلن البرلمان المصري في يوم الاثنين 20 من هذا الشهر عن تفويضه وموافقته على تدخل القوات المسلحة المصرية لحماية الأمن القومي المصري، بعد اجتماع سريّ أجراه بناء على طلب من مجلس الدفاع، بالموافقة على التدخل العسكري في ليبيا، لتكتمل كل الإجراءات اللازمة قبل التنفيذ.

التهدئة التركية والأوروبية

قبل يوم من إعلان البرلمان المصري، أعلن المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن، بأن بلاده ليست مع التصعيد الجاري، حيث قال: «لسنا مع تصعيد التوتر في ليبيا. ليست لدينا أية خطة أو نية أو تفكير لمجابهة أية دولة هناك»، مضيفاً بحديث آخر: «نحن لا نسعى إلى نيل التقديرات، بل إلى حل الأزمة، ودفع العملية السياسية، وفق قواعد الأمم المتحدة، ومخرجات مؤتمر برلين».

وفي اليوم التالي من إعلان البرلمان المصري، أدلى وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو بأن «الحل الوحيد في ليبيا سياسي، وكل من اختار الحل العسكري حتى اليوم مني بالهزيمة».

وأصدر الاتحاد الأوروبي بياناً يؤكد من خلاله قلقه من التهديدات بالتدخل في الشأن الليبي جاء فيه «يجب أن تتوقف دعوات الجهات الفاعلة الإقليمية في الصراع الليبي من أجل التحرك.. إن التهديدات باللجوء إلى التدخل العسكري خطيرة... الرد الوحيد الكافي لصالح ليبيا والمنطقة بأسرها هو تكثيف الجهود الجماعية لإيجاد حل سياسي من خلال المفاوضات».

النشاط الروسي

خلف هذه التهدئة من قِبل جميع الأطراف، كان النشاط الروسي في أعلى مستوى له حتى الآن بما يتعلق بالأزمة الليبية.

في 15 بحث الرئيس الروسي بوتين مع آل نهيان ولي عهد أبو ظبي تطورات الوضع في ليبيا، وأكدا فيه أهمية الحوار وتوحيد الجهود الدولية من أجل التوصل لتسوية سياسية.

وفي اليوم نفسه، أجرى بوتين اتصالاً آخر مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل لبحث التطورات الليبية، حيث أكدوا عبر بيان الكرملين عن موقف مشترك بضرورة تجاوز الأزمة الليبية بالأساليب السياسية حصراً، وإطلاق حوار ليبي– ليبي بالتوافق مع مخرجات مؤتمر برلين وقرار مجلس الأمن الدولي 2510.

في 16 الشهر بعد ظهور موجة التصعيد الجديدة صرحت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، بأن غياب السلام المستدام في ليبيا سيجلب مزيداً من الدمار إلى هذه البلاد.

وفي 21 أجتمع وزير الخارجية سيرغي لافروف مع نظيره المصري سامح شكري ليؤكد الطرفان عبر بيان صدر عن الخارجية الروسية، بأنه لا يوجد حل بديل للوضع في ليبيا إلا من خلال المفاوضات استناداً لمؤتمر برلين والقرار الدولي 2510 أيضاً.

اتفاق روسي- تركي

وصولاً إلى 22، حيث أجرت روسيا وتركيا مشاورات رفيعة المستوى بشأن ليبيا انتهت بصدور بيان مشترك من وزارتي خارجية البلدين فيه ما يلي: 1– مواصلة الجهود المشتركة بهدف تهيئة الظروف لإحلال وقف طويل الأمد ومستدام لإطلاق النار. 2– الإسهام في دفع الحوار السياسي الليبي– الليبي بالتنسيق مع الأمم المتحدة. 3– حث أطراف النزاع على تأمين وضمان الوصول الإنساني والمساعدات العاجلة. 4– النظر في إنشاء مجموعة عمل روسية– تركية مشتركة بشأن ليبيا.

من الجدير بالذكر، أن النشاط الأمريكي «الرسمي والمعلن» خلال هذه الموجة كلها، اقتصر على لقاء جمع ترامب وماكرون في 20 من الشهر، وجاء في بيان البيت الأبيض، بأن الصراع بين حكومة الوفاق في طرابلس وقوات الجيش الوطني الليبي «قد تفاقم بدخول قوى أجنبية وأسلحة».

على الرغم من أن الملف الليبي لم يشهد حتى اللحظة انطلاقاً للعملية السياسية، إلا أن ما يجري هو محاولة لاحتواء النزاع في محاولة لضبطه ضمن الحدود التي لا تتسبب في إفشال العملية السياسية، فامتداد الصراع العسكري ودخول دول جديدة على الساحة سيزيد من تعقيد الأمور، وسيشكل عائقاً جدياً أمام الطريق الآخر الذي يضمن وحده حلاً لهذه الأزمة.

خلف هذه التهدئة من قِبل جميع الأطراف كان النشاط الروسي في أعلى مستوى له حتى الآن بما يتعلق بالأزمة الليبية

الملف الليبي لم يشهد حتى اللحظة انطلاقاً للعملية السياسية إلا أن ما يجري هو محاولة لاحتواء النزاع في محاولة لضبطه ضمن الحدود التي لا تتسبب في إفشال العملية السياسية

خسارة ترامب لا تعني العودة بالزمن إلى الوراء!

تنقسم الآراء التي تحاول فهم «التحول المفاجئ» في السلوك الأمريكي، فترى فرقة من المحللين أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كان عرّاب هذا التحول، وأن رغبته الشخصية، أو رغبة «حاشيته» المقربة، هي المدخل الوحيد لتفسير هذا السلوك.

■ عتاب منصور

في تصريحات جديدة أدلى بها وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، حذّر بلاده ودول أوروبا من التوهم بأن خسارة دونالد ترامب في الانتخابات القادمة سيرافقها تغيير في السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وأكد ماس أن «السياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة تغيرت، وليس فقط منذ أن أصبح ترامب رئيساً»، وبغض النظر عن الأسباب التي يعتقد ماس أنها السبب وراء هذا التحول، إلا أنه ينطلق من كونه واقعاً، ويطالب وزير الخارجية الألماني أوروبا بأن تعزز النظر مستقبلاً فيما يمكن أن تفعله من أجل أمنها بشكل منفصل عن الولايات المتحدة.

هذه الكلمات القليلة، وبعيداً عن الغلاف الدبلوماسي السميك الذي غلّفت به، إلّا أنها تقطع شوطاً كبيراً في فهم المستقبل، فكان يجري إيهام الجميع بما فيهم الشارع المنتفض داخل الولايات المتحدة، أن ترامب كان ينفذ أجندته الخاصة، والتي أثبت الأيام عدم صلاحيتها، وعليه فإن فوز بايدين- من وجهة نظرهم إن حصل- سينتج تغيراً جذرياً في هذه السياسة.

ليست قراراً رئاسياً!

الدور الذي لعبته أمريكا على مستوى العالم لم يكن مرسوماً رئاسياً صاغه أيٌ من الرؤساء الأمريكيين السابقين، لذلك لا يستطيع ترامب أو غيره إلغاءه بمرسوم معاكس، إنما كان هذا الدور معبراً عن وزن أمريكي استطاعت «الإدارات» السابقة إيجاد معادلات له، واستغلاله لمصلحة نخب المال، ففرض الدولار كعملة عالمية مثلاً- ورغم جنونية الفكرة- كان ممكناً في تلك الفترة، وهذا ما أثبته الواقع الذي إن تغيير لن يعود ممكناً فرض الدولار، حتى وإن أجمع الرئيس الأمريكي وكل الرؤساء الأمريكان من قبورهم على ذلك.

المشكلة الأخرى، وهي وإن افترضنا أن لدى بايدين برنامجاً يختلف جذرياً عن برنامج ترامب، فلنا الحق أن نسأل إن كان ترامب نفسه استطاع تحقيق برنامجه كما يشاء؟ فالنظام الأمريكي لم يعد قادراً على المضي باتجاه محدد بل يمضي باتجاهات متعاكسة تكون محصلتها صفرية في الكثير من الأحيان.

فآمال البعض بتحول السياسية الأمريكية الخارجية، إن خسر ترامب الانتخابات، هي آمالٌ بنيت على باطل، فهي تحتاج قبل أي شيء أن نعيد العالم عقدينً من الزمن إلى الوراء، وأن نعيد الزراعة والصناعة الصينية المتطورة إلى مرحلة أكثر تخلفاً، وأن نفكك الاتحاد الروسي ونلقي بكل إنجازاتهم العسكرية والتكنولوجية في البحر، وأن نعيد رسم صورة للعالم لم تعد موجودة، صورة لا تستطيع فيها ناقلات نفط إيرانية أن تتحدى عقوبات أمريكية، وتبحر فيً المحيط الأطلسي، وترسو على شواطئ أمريكا الجنوبية، لتقدم يد العون لأعداء أمريكا هناك.

متفرقات من أيام أمريكا السوداء..!

تستمر الاحتجاجات في الولايات المتحدة الأمريكية، وتستمر الحوادث بالتصاعد، من مستويات الإصابات بكورونا إلى الأعاصير مروراً بحوادث القتل شبه اليومية، ليحمل كل يومٍ كارثة جديدة وزيادة معاناة الأمريكيين أكثر.

قالت المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها يوم السبت: إن إجمالي الإصابات بـ«كوفيد 19» في الولايات المتحدة بلغ 4 ملايين و99310 حالات، وأضافت المراكز: أن عدد حالات الوفاة ارتفع بمقدار 1145 ليصبح 145013 حالة، ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية المتصدرة الأولى عالمياً بنسب الإصابات والوفاة.

الاحتجاجات المستمرة

وفي ولاية تكساس، أعلنت السلطات الأمريكية عن مقتل شخص بإطلاق نار خلال احتجاج لحركة «حياة السود مهمة» في وسط مدينة أوستن جراء إطلاق أعيرة نارية خلال التظاهرة، وشهدت مدينة سياتل صدامات بين الشرطة والمحتجين، تم خلالها إيقاف 25 شخصاً، كما أضرم محتجون، النار بمبنى محكمة في مدينة أوكلاند بولاية كاليفورنيا، غربي الولايات المتحدة، كما كسروا نوافذ مركز للشرطة، وهاجموا عناصر أمنية.

أما في مدينة لويفل فقد أصيب 3 من أفراد ميليشيا «الميليشيا السوداء» المسلحة الجديدة، في حادث إطلاق نار غير مقصود وفق ما زُعم، حيث احتشد المئات من أفراد الميليشيا بملابس سوداء، حاملين بنادق نصف آلية وبنادق رشاشة، للتظاهر ضد عنف الشرطة والمطالبة بالعدالة، قبل أن يقوم أحد أعضائها بإطلاق النار عن طريق الخطأ وفق ما تداولته وسائل الإعلام.

وبالإضافة إلى ما سبق، تستمر حملة إزالة التماثيل التي ترمز للعنصرية والعبودية، حيث أجبر المتظاهرون، بعد اشتباكات ومواجهات عدة بينهم وبين الشرطة، أجبروا عمدة مدينة شيكاغو على الأمر بإزالة تمثالين لكريستوفر كولومبوس من ساحتين مختلفتين في المدينة.

وقد ضرب الإعصار «هانا» ساحل جنوب ولاية تكساس الأمريكية، مساء يوم السبت، الولاية التي تعاني أصلاً من ارتفاع كبير في عدد الوفيات بفيروس كورونا، دون اتخاذ إجراءات حكومية مناسبة للحدّ من أضراره.

من اللافت ذكره، أن حركات الاحتجاج الجارية باتت تنقسم إلى نوعين يمكن للمتابع رصدهما، أحدهما: سلميّ ويسعى إلى تنظيم نفسه أكثر فأكثر مع تحديد أهدافه بشكل واضح، وآخر: «فوضوي» يدفع باتجاه الاستفزازات والمواجهات، فيُعطي الذريعة بذلك للشرطة لقمع السلميّ والمنظّم منها، وكسرها، ويدفع البلاد إلى صدامات ذات طابع مسلح يمكن أن تتحول إلى حرب أهلية حقيقية، في ظل الانقسام الحاد الحاصل.

الصورة عالمياً

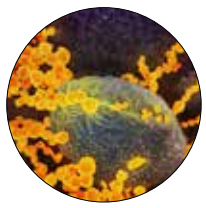

• يواصل فيروس كورونا المستجد انتشاره في العالم بوتيرة قياسية وسط تحذيرات متزايدة من منظمة الصحة العالمية، ومخاوف مرتفعة من العودة إلى حالة الإغلاق الكامل في الدول التي خففت القيود.

• أعلن الجيش العراقي في بيان صباح السبت 25 تموز: أن 4 صواريخ كاتيوشا سقطت على قاعدة عسكرية تستخدمها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة جنوبي بغداد، الجمعة. مما تسبب بأضرار في هذه القاعدة.

• قال متحدث عسكري باسم القوات المصرية، يوم الجمعة: إن القوات البحرية المصرية والفرنسية تنفذان تدريباً بحرياً عابراً في نطاق البحر الأبيض المتوسط.

• من المقرر أن يدخل في جنوب شرقي أوكرانيا، اعتبارا من يوم الاثنين 27 تمو، وقف شامل وغير محدود زمنياً لإطلاق النار بين قوات حكومة كييف وجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك المعلنتين ذاتياً.

• قالت وزارة الخارجية الصينية: إنها أبلغت السفارة الأمريكية في بكين بضرورة إغلاق قنصليتها في مدينة تشنغدو بجنوب غرب الصين، بعد أيام من قرار واشنطن بإغلاق القنصلية الصينية في هيوستن.

• نقلت صحيفة «دي فيلت» الألمانية عن مصادر مطلعة، أن الإدارة الأمريكية زادت في الآونة الأخيرة الضغط على المقاولين الأوروبيين لمنع بناء خط أنابيب غاز «السيل الشمالي2» وتهددهم بعواقب «بعيدة المدى» إذا استمروا في التعاون مع المشروع.

نيوزلندا وأستراليا وضرورات وفرص العالم الجديد

لطالما كانت نيوزلندا وأستراليا دولتين غير معنيتين بالتفاعل مع دول «منطقة آسيا-الهادئ»، ويعود ذلك إلى حدّ كبير لإيلائهما الأهمية لسياساتهما الداخلية، والاتساق في المواقف الخارجية مع الحلفاء التقليديين لهم: بريطانيا والولايات المتحدة. لكن مع مطلع هذا القرن، بدأت هاتان الدولتان انعطافات مدروسة، وصلت ذروة تاريخية منذ عام 2010.

■ غليب دورشنكو- russian council
ترجمة عروة درويش

أهمّ الأسباب التي أدّت إلى هذه الانعطافات، هو تغيّر المشهد الاقتصادي العالمي، ليتركز النمو الاقتصادي الأكبر في دول منطقة آسيا- الهادئ، ما يعكس الأهميّة الجيو-إستراتيجية للإقليم كأهمّ منطقة في العالم من الناحية السياسية والاقتصادية. وكما هو متوقع، قامت نيوزلندا وأستراليا في البدء بدعم موقف حليفهما التقليدي- الولايات المتحدة- بالاندماج في المنطقة. لكنّ هذا الأمر كان في المرحلة الأولى فقط. أمّا في المرحلة الثانية، فقد بات لدى الدولتين فرصة لتطبيق سياساتهما الخاصة في المنطقة.

في الاقتصاد

في عام 2008، كانت نيوزلندا أوّل دولة ذات نظام سياسي ليبرالي غربي، تدخل في اتفاقية تجارة حرة مع الصين. ثم في عام 2014 أصبحت نيوزلندا أوّل دولة «غربية» تنضم لمبادرة الحزام والطريق، وتشترك في «بنك البنية التحتية الآسيوي». وفي العام ذاته دخلت مع الصين في شراكة إستراتيجية، الأمر الذي زعزع بشدّة مكانة الولايات المتحدة في المنطقة. لكنّ نيوزلندا حاولت رغم ذلك في الأعوام الأخيرة الإبقاء على التوازن في علاقاتها مع الصين والولايات المتحدة.

وفضّلت نيوزلندا بخصوص علاقاتها مع بقية دول منطقة آسيا- الهادئ أن تعتمد العلاقات الثنائية، ما يجعل من الصعوبة بمكان وصف هذه العلاقات بأنّها إستراتيجية، بل هي حالات تفاعل نافعة بين نيوزلندا والبلدان التي تجد فيها فرصة لتوفير ما ينقصها من الخدمات. وشركاؤها الرئيسون، هم: اليابان وتايلاند وإندونيسيا.

أمّا أستراليا، وهي أحد أكبر المستثمرين في منطقة آسيا- الهادئ فقد «ارتفعت استثماراتها في المنطقة من 108 مليار إلى 395 ملياراً بين عامي 2008 و2018»، حيث وقعت اتفاقية مناطق حرة مع منظمة «آسيان: منظمة دول جنوب شرق آسيا»، وأكبر علاقاتها مع سنغافورة التي تبلغ استثماراتها فيها 3,3% من مجمل استثماراتها الأجنبية.

لكن رغم ذلك، تبقى الصين هي الشريك التجاري الأكبر لأستراليا، فقد بلغ إجمالي دوران رأس المال بينهما في 2019 قرابة 138 مليار دولار. ولهذا، فإنّ أستراليا واقعة في معضلة: فالصين شريك تجاري مهم لها، ومن جهة ثانية ترى فيها منافساً يجب عليها أن تخشاه، ما يدفعها للوقوف في صفّ الولايات المتحدة. سرعة حلّ هذه المعضلة هي ما ستحدد مسار السياسية الخارجية الذي ستتخذه أستراليا.

في السياسة

لطالما كانت نيوزلندا هامشيّة في العملية السياسية في منطقة آسيا- الهادئ. لكنّها في هذه الأيام، بعد ابتعادها عن سياسات الولايات المتحدة بشكل شبه تام، باتت تلعب دوراً هاماً في المنطقة. فهي تعدّ اليوم إقليم «الملاذ الآمن» الذي يمكنك من خلاله حلّ أيّة مشكلة، وتحديداً في منطقة جنوب آسيا- الهادئ. وقد تعزز هذا المسار بسبب العناصر الثابتة للسياسة الخارجية النيوزلندية، وتحديداً مسألة الموقع الخالي من الأسلحة النووية، والاهتمام بالبيئة.

لطالما كانت نيوزلندا هامشيّة في العملية السياسية في منطقة آسيا- الهادئ لكنّها بعد ابتعادها عن سياسات الولايات المتحدة باتت تلعب دوراً هاماً في المنطقة

أمّا أستراليا التي كانت قبل بداية القرن شبه تابعة للولايات المتحدة، فقد انخرطت بالعمل بشكل فاعل مع الكثير من المنظمات الإقليمية في منطقة آسيا- الهادئ، مثل: آسيان و TTP وCREP. وهو الأمر الذي عبّر بشكل واضح عن أنّ أستراليا تمسك بزمام سياستها الخارجية. ومن السمات الرئيسة المعبرة عن سياسة أستراليا الخارجية المعلنة في السنوات الأخيرة، الخشية من بكين وتزايد النفوذ الصيني في منطقة أوقيانوسيا، الأمر الذي يجعلها تحاول منافسة بكين في العديد من الأماكن، وتحديداً عبر الاتفاق مع دول منظمة آسيان.

في أمن المنطقة

في الوقت الذي كانت تعدّ فيه أستراليا معاونة شرطي العالم، الولايات المتحدة، في المنطقة، كان يتم النظر إلى نيوزلندا بوصفها غير مأمونة الجانب من الولايات المتحدة. ويعود ذلك بشكل كبير إلى رفض نيوزلندا أيّ تفاعل مع الأسلحة النووية، وهو ما أدى إلى توتّر في العلاقات بين البلدين في عام 1987.

لكنّ التقارب مع الصين سمح لنيوزلندا بالخروج من عزلتها وأعطاها دفعاً للعب دور سياسي أكبر في منطقتها. فقامت في 2017 بإعلان إنشاء معاهدة منع الأسلحة النووية، لتعلن بشكل رسمي هجرها «لمظلّة» الولايات المتحدة النووية. ومع ازدياد شأنها السياسي، لم تعد أستراليا هي «الأخ الأكبر» الذي تعود له نيوزلندا قبل الشروع بأيّ عمل في المنطقة.

كما بدأت نيوزلندا بإجراء تدريبات عسكرية مشتركة مع دول أوقيانوسيا كجزء من «برنامج الدفاع المشترك» بين هذه الدول. وقد توسّع هذه البرنامج، فانضمت له كلّ من الفلبين وتايلند وبروناي، ويتوقع أن يصبح له وزنٌ إقليميٌ أكبر عمّا قريب.

جميع هذه التطورات جعلت المنافسة بين نيوزلندا وأستراليا تبدو أكثر وضوحاً.

أمّا أستراليا، التي لطالما اعتمدت على حليفتها الولايات المتحدة في قضايا الأمن الإقليمي- حيث تجمعهما اتفاقية تحمي بموجبها الولايات المتحدة أستراليا من أيّ اعتداء- فهي تحاول بشكل مستمر أن تعقد اتفاقات تعاون لضمان أمن المنطقة من القرصنة والتهديدات الإرهابية وغيرها. فقد وقعت اتفاقيات تعاون عسكري مع سنغافورة وماليزيا، وهي حاضرة بشكل عام في منطقة آسيان بشكل فاعل.

إنّ أستراليا، ورغم محاولاتها منافسة بكين عبر التعاون مع دول آسيان، تدرك تماماً بأنّ دول آسيان جميعها غير راغبة ولا قادرة على التمادي في أيّ برامج مناهضة لبكين. إنّ هذا، والعلاقات متنامية الندّية مع نيوزلندا، قد يجبرا كانبيرا على إعادة الحسابات فيما يخص منافستها لبكين، شريكتها التجارية الأكبر، والوصول إلى صيغ تفاهم منتجة.

يمكن لأستراليا ونيوزلندا أن تلعبا دوراً متنامياً في منطقة آسيا- الهادئ، الأمر الذي يبدو بأنّهما تحققان بعض النجاحات فيه، من خلال تعزيز دورهما كوسيطين لحلّ الخلافات بين دول المنطقة.

■ بتصرّف عن:
Australia and New Zealand as Asia–Pacific International Actors

يوسف العظمة... متى يعود الجثمان المغيّب منذ 100 عام؟!

قبل سنوات الأزمة كان يمكن لأهل قدسيا والهامة أن يروا في الصباح الباكر من يوم 24 تموز ظاهرة غير معتادة في سورية، مجموعة من الشباب يرفعون الأعلام السورية، وصور يوسف العظمة ولافتات، تقول: «على درب يوسف العظمة سائرون» ويمرون في الساعة السادسة صباحاً تقريباً على طريق بيروت القديم حيث تجري بقايا نهر بردى بجوار بلدات ريف دمشق الغربية، دخولاً إلى القلمون الغربي وصولاً إلى ميسلون، حيث يوجد ضريح يوسف العظمة.

■ عشتار محمود

المسير السنوي الذي كان ينظمه تيار قاسيون واللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حينها- بتاريخ ذكرى معركة ميسلون- كان أحد محاولات استعادة السوريين لرموز وطنية جامعة نالت ما نالته من الإهمال... سبقتها حملة لمنع هدم بيت يوسف العظمة في منطقة المهاجرين الذي خرج منه للمعركة، ومحاولة تحويل بيته في حي الشاغور من ورشة تريكو إلى متحف... اليوم تحوّل البيتان إلى متحفين مغلقين لا يعلم بهما أحد، حتى إن قلّة من أهل الحي يعلمون أن يوسف العظمة كان «جارهم»، وأن البيت الدمشقي القديم المجاور خاض نقاشات وصراعات مفصلية أوصلت هذا القائد العسكري ومن خلفه من وجوه وتيارات وطنية سورية لأخذ قرار بالموت لتحيا فكرة المقاومة والاستقلال، وهو ما نجح به أبطال ميسلون.

في كتب التاريخ المدرسية التي درسها جيل الثمانينات والتسعينات كان يوسف العظمة يمرّ مروراً سريعاً بفقرة تشير إلى «وزير الدفاع السوري الذي تصدّى للدخول الفرنسي إلى دمشق في معركة ميسلون» بأقل من مئة كلمة وصورة «مغبّشة» تأتي في نهاية درس تاريخ، هذا النوع من الفقرات الذي يعتبره الطلاب «كمالة عدد» وثقافة عامة غير مطلوبة امتحانياً، وغالباً ما تختصره مدرّسة التاريخ...

يوسف العظمة مغيّب رسمياً، وتحديداً عبر التعامل معه ومع باقي رموز الثورة السورية الكبرى عبر التقارير التلفزيونية الرسمية في الذكرى السنوية فقط، وأيضاً بذلك النوع من التقارير «الوطنية» الملأى «بالكليشيهات» والتي «تقلب التلفاز عندما تراها».

اكتشفنا لاحقاً وتحديداً جيل الثمانينات والتسعينات أننا لا نعرف شيئاً فعلياً عن تاريخ البلاد الحديث الذي كتبته معركة ميسلون والثورة السورية ضد الفرنسيين وصولاً إلى الجلاء.

كنا نزور الضريح لنتفاجأ بعدها أن الضريح رمزي ولا يحوي جثماناً، وأن الفرنسيين أخفوا الجثامين وأخذوا جزءاً منها ليمنعوا تحوّل أضرحة الشهداء إلى ذاكرة شعبية جمعية... ويوسف العظمة ورفاقه في غربة لها اليوم 100 عام.

لم يطالب أحدٌ حتى اليوم بالجثامين، بل غُيّبت أسماء بقية الشهداء وغُيّب عددهم الدقيق، ولم يجرِ أيّ بحث جدي وطني عن هذا الإرث القريب على مستوى جهاز الدولة، وكانت هنالك فقط جهود لباحثين ووجوه وطنية سورية ومحاولات توثيقية وتحليلية معتبرة ولم يلقَ الضوء عليها... مقابل جهد «لباحثين» وسياسيين من مشوّهي الحقائق، الذين ترى دائماً طروحاتهم في الذكرى السنوية لميسلون، في محاولة لتعميم بعض التحليلات المنحرفة والمجتزأة وسيئة النية، مثل: اعتبار يوسف العظمة «عثمانياً»، وأبعد من ذلك هنالك من يقول إنه «انتحاري ومغامر»!

الفكرة بسيطة... يوسف العظمة هو رمز للحظة وطنية سورية جامعة، انتهت إلى أخذ قرار سياسي بتجميع بقايا الجيش الذي حلّه الملك فيصل، ليخرج يوسف العظمة ورفاقه ومتطوعون من أهالي دمشق وريفها للاستشهاد في معركة أرادوا منها أن تحيا المقاومة في وجه المستعمر الفرنسي، وكانت شهادته أول راية مرفوعة للاستقلال القادم بعد ربع قرن.

أكثر ما تحتاجه سورية في منعطفها الخطير هو النقاط الوطنية الجامعة والمضيئة، واستقلالها الثاني القادم عندما تصبح بلاداً ذات سيادة شعبية حقيقية سيرفق حتماً بقطع كل ما تبقى من صلات التبعية العميقة والممتدة لليوم، مع المنظومة الغربية التي بدلت وجوه وأدوات استعمارها ووكلاء نهبها.

الاستقلال الثاني سيعيد جثمان يوسف العظمة ورفاقه من غربتهم ودفنهم في التراب الذي ماتوا من أجله، ويرفع أسماء معركة ميسلون مجدداً، ويخبرنا قصصهم التفصيلية، ويعطينا جميعاً جواباً مشبعاً بالزهو واليقين عن أسئلة تقضّ مضاجع السوريين اليوم: من نحن، ولماذا نحبّ البلاد، وهل هي لنا؟! ليكون الجواب: نحن ورثة فدائيين وسياسيين رسموا صورة لبلاد ما زالت منشودة وأولّهم يوسف العظمة.

رسائل من 1920 إلى 2020

نعتقد أن ذكرى معركة ميسلون، والرمز الذي اقترنت هذه المعركة باسمه «يوسف العظمة»، تحمل الكثير من الرسائل والمعاني والدلالات، التي من المفيد اكتشافها وتثبيتها كما هي، ضمن شرطها التاريخي، بعيداً عنا تحت هذه العباءة، وممارسة «الموبقات الوطنية» من فساد وقمع، وبعيداً عن فذلكة صبيان اللبرلة عبر السخرية منها ومحاولة تشويهها، وتقزيمها، وفي هذا السياق سنحاول الإشارة إلى عدة قضايا:

■ عصام حوج

أولاً: عدم خضوع يوسف العظمة للأمر الواقع، بما فيه تحدي الوعي التقليدي الذي كان سائداً بين النخب السورية آنذاك، والذي كان قائماً على ثنائية وهمية مرفوضة ومضللة بالنسبة إلى الوطنية السورية: بين الحنين إلى «العثمنة» بشكل أو آخر، ومن كان يريد لعق حذاء غورو، رمز الغزاة الجدد، ليكون الفعل النوعي الذي بادر إليه الرجل تأسيساً للخيار الوطني السوري الجديد.

– لم ينظر «العظمة» إلى التاريخ من خلال الذات والوضع القائم، بل مارس دوره كفرد في سياق التطور التاريخي الموضوعي، بغض النظر إن كان يعي ذلك بالمعنى النظري أم لا، فقد كان خياره قيادة معركة محسومة النتائج بالمعنى العسكري، ولكنها أيضاً محسومة سياسياً، ولكن بالاتجاه المعاكس، كونها توافقت مع التطور التاريخي. فكانت الثورة السورية الكبرى بعد خمس سنوات مؤشراً على تقدم هذا الخيار، وكان زخم النضال التحرري حتى تتوج بالاستقلال، فغورو الذي انتصر عسكرياً عام 1920 انكسر في عام 1925 وهُزم عام 1946، ويوسف العظمة الذي خسر عسكرياً عام 1920 تقدم في 1925 وانتصر عام 1946، بمعنى آخر يوسف العظمة نظر إلى الواقع على أنه متحرك ومتغير، في حين نظر من جر عربة غورو من السوريين إلى الواقع على أنه ساكن، وأن فرنسا لن تقهر.

«الحكي عن الماضي اسمعوا يا أبناء اليوم»

– إن الحكم على تجربة يوسف العظمة وخياراته من خلال رد الفعل على سياسات الأنظمة المتعاقبة في البلاد، بما فيه نتائج الأزمة الراهنة، و«الحنين إلى الاستعمار» هو نتاج «استحمار»، وهو حكم ظالم إذا استخدمنا اللغة المؤدبة، وهي سذاجة ووقاحة إن لم تكن خيانة، باللغة العارية، فالمشكلة ليست في خيار يوسف العظمة، بل بالضبط في عدم استكمال خياره بعد الاستقلال، حيث كان ينبغي استكمال التحرر السياسي بالتحرر الاجتماعي، وإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية، ولكن تم الخضوع لآليات الاستعمار الجديد بعد مرحلة الاستقلال.

– نتمنى ألّا يتفلسف أحد ويقول: «يكفي تقديساً للأفراد» هذا ليس تقديس فرد، هذا اصطفاف إلى جانب خيار سياسي، عبّر عنه الرجل، حيث ربط يوسف العظمة القول بالفعل، والوعي بالممارسة، وضحى بنفسه ليقدم بذلك نموذجاً قيمياً رفيعاً بعيداً عن النفعية السياسية، والارتزاق على موائد أحد، طمعاً في سلطة أو جاه شخصي. فمن حقه علينا سياسياً وأخلاقياً أن نعتبره رمزاً، ونذكره عنواناً لهذا الخيار، خصوصاً وأن هناك من يشكك ويشوه ويحاول تقزيم هذا الخيار، استغباءً أو غباءً.

– استكمال رسالة يوسف العظمة، ومن سار على خياره، لا يعني الاقتصار على الاحتفاء به، بل يكمن في ظروف اليوم بالحفاظ على الإرث الوطني، وبالتحديد بالسير على طريق الحل السياسي وتنفيذ القرار 2254، من أجل استعادة السيادة الوطنية، والحفاظ على وحدة سورية، وطرد القوات الغازية.. وصولاً إلى التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، وبناء سورية الجديدة، إن مثل هذا الخيار يرتقي في أهميته، إلى مستوى الفعل النوعي الذي بادر إليه يوسف العظمة في ميسلون حيث خطا الخطوة الأولى على طريق الوطنية السورية الحقة.

الثورة الجزائرية في الصحافة السورية..

قدم السوريون الدعم للثورة الجزائرية منذ اندلاعها نهاية عام 1954، وشمل هذا الدعم مختلف الجوانب الثقافية والمالية والإعلامية والسياسية.

■ لؤي محمد

«الثورة الجزائرية في الصحافة السورية 1955–1957، دراسة لمواقف التيارات السياسية»، كتاب للدكتور أحمد حلواني يقع في 226 صفحة ومن إصدارات الهيئة العامة السورية للكتاب عام 2017.

يضم الكتاب ستة فصول وهي:

نُبذة عن تاريخ الصحافة السورية، سورية وانطلاقة الثورة الجزائرية، الثورة الجزائرية في الصحافة الحزبية السورية، الثورة الجزائرية في الصحافة السورية غير الحزبية، الثورة الجزائرية في الشعر السوري، ويتناول الفصل الأخير يتناول جوانب إعلامية أخرى.

سورية الخمسينات

كانت سورية في مقدمة البلدان العربية التي أعلنت تأييدها ودعمها للثورة الجزائرية، فعندما اندلعت الثورة الجزائرية للتحرر من الاستعمار الفرنسي منتصف خمسينات القرن الماضي، كانت سورية مهددة من الأحلاف الحربية للاستعمار والمشاريع الإمبريالية، ومهددة بالغزو الأطلسي– الصهيوني – الرجعي العربي. ويقدم هذا الكتاب، ما قدمته الصحافة السورية للثورة الجزائرية، وكيف كانت الرسالة الإعلامية للسوريين في ذلك الوقت. كما تمتاز تلك الفترة بارتفاع نسبي للحريات الديمقراطية من برلمان وصحافة ونقابات وأحزاب، ونشاط الحركة الشعبية والمد الوطني العام الذي عرفته البلاد كلها.

يتحدث الفصل الثالث للكتاب عن الثورة الجزائرية في الصحافة الحزبية السورية، في مقارنة بين ثلاثة اتجاهات سياسية عرفتها سورية، وهي: صحيفة المنار ذات التوجه الإسلامي، وصحيفة البعث ذات التوجه القومي العربي وصحيفة النور الشيوعية.

وحسب رأي الكاتب، فإن الصحف الثلاث هي الأكثر هيمنة في أوساط الرأي العام السوري كصحف رأي، وكان لها نفوذها السياسي في حركة المجتمع. وانفردت كل واحدة منها بأسلوبها في المعالجة الإعلامية للثورة الجزائرية.

صحيفة النور والثورة الجزائرية

عن صحيفة النور، قال الكاتب: صدرت أول الأمر كصحيفة أسبوعية من ثماني صفحات بتاريخ 11 آذار 1955، ثم تحولت إلى صحيفة يومية سياسية بأربع صفحات منذ العدد رقم 50 بتاريخ 24 شباط 1956. وهي جريدة حددت التزامها بالعمال والفلاحين، وهدفها تقويض النظام الرأسمالي الاستعماري، وبناء النظام الاشتراكي على أنقاضه.

أرفق الكاتب إحصاءات عن المواد المنشورة حول الثورة الجزائرية، والأنواع الصحفية المستخدمة والخط السياسي– الإعلامي لكل صحيفة. كما أرفق بصفحات الكتاب جداولَ لعناوين المواد المنشورة حول الثورة الجزائرية، وتاريخ كل عدد.

ومن بعض العناوين المنشورة في جريدة النور حول الثورة الجزائرية:

الجزائر تناضل منذ 126 عاماً، العدد 147 تاريخ 5 تموز 1956. حرب الجزائر تكبد الفرنسيين خسائر فادحة وتزيد عبء الضرائب، العدد 150 تاريخ 8 تموز 1956، يجب وضع حد للمجزرة الاستعمارية في الجزائر وإعطاء الشعب الجزائري حريته، العدد 159 تاريخ 18 تموز 1956. المناضلون الجزائريون ينزلون هزائم جديدة بقوات الاستعمار الفرنسي، العدد 210 تاريخ 25 أيلول 1956. جيش التحرير الجزائري يشرف على مناطق كاملة، وينزل هزائم كبيرة بقوات الاستعمار الفرنسي وحلف الأطلسي، العدد 218 تاريخ 4 تشرين الأول 1956. الجزائر العربية: لا حياة للاستعمار في ربوعنا، سورية والعالم العربي يضربان اليوم انتصاراً للجزائر المجاهدة، وإنذاراً للمستعمرين، العدد 238 تاريخ 28 تشرين الأول 1956. الطبقة العاملة في أسبوع التضامن مع الجزائر، العدد 369 تاريخ 6 نيسان 1957. عمال الصين يحيون كفاح الشعب الجزائري، ويعلنون ثقتهم بانتصاره، العدد 371 تاريخ 9 نيسان 1957.

كانت سورية أول بلد عربي يقدم الدعم والتأييد للثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي حيث عقدت الاجتماعات والمظاهرات التضامنية

سورية والثورة الجزائرية

انطلقت الثورة الجزائرية في تشرين الثاني 1954 ضد الاستعمار الذي دام أكثر من 132 سنة. وشكلت الثورة نقطة البداية للتقارب السوري– الجزائري، حيث كان الموقف الشعبي والحكومي موحداً لتقديم الدعم المادي والمعنوي لحرب التحرير الوطني الجزائرية.

كانت سورية أول بلد عربي يقدم الدعم والتأييد للثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، حيث عقدت الاجتماعات والمظاهرات التضامنية أكبرها أثناء «أسبوع الجزائر» 1956، وتوفر الدعم المالي والثقافي، حيث فتحت الجامعات السورية أمام أعداد كبيرة من الطلبة الجزائريين، واستقبلت سورية المناضلين الجزائريين وفي مقدمتهم جميلة بوحيرد، وأرسلت التبرعات المالية والعينية للثورة، كما وقف البرلمان السوري وقفات الدعم السياسي للثورة، حيث كثف مجلس النواب السوري من جلساته، من أجل متابعة تصاعد حرب التحرير الجزائرية، وخصص جلسات خاصة لمناقشة تأييد الثورة الجزائرية من خلال مداخلات النواب، والجميع قدم انتقادات شديدة لعدم وصول التأييد للثورة الجزائرية إلى مستوى تضحيات الشعب الجزائري، وانتهوا إلى قرارات تدعم كفاح الشعب الجزائري على كل المستويات.

لم يقتصر الدعم السوري للثورة الجزائرية على الدعم المالي والثقافي والإعلامي والسياسي فقط، بل سافر العديد من السوريين للقتال في صفوف جيش التحرير الجزائري. ووصل هذا الدعم إلى قمته عند نجاح قيادة الجيش السوري بإرسال السلاح للثورة الجزائرية عام 1957 وتشكيل لجنة السلاح الجزائرية في دمشق لتنفيذ هذه المهمة. وأرسلت سورية الأطباء إلى الجزائر ودربت ضباط الثورة في سورية، وفتحت باب التطوع أمام السوريين وساهمت بإنشاء الجيش الجزائري.

بتاريخ 13 تشرين الثاني 1960، شهدت مدينة عامودا الواقعة في الشمال الشرقيّ لسورية فاجعة كبيرة عرفت في الذاكرة الشعبيّة بـ «حريق سينما عامودا»، حيث عرض السينما كان مخصصاً لدعم الثورة الجزائرية، وكان ريع العروض لدعم نضال الشعب الجزائريّ ضدّ الاستعمار الفرنسي. ذهب ضحية هذا الحريق 238 من تلاميذ المدارس في مدينة عامودا قرباناً للثورة الجزائرية، ولم تتجاوز أعمارهم الـ 12، وحافظ أهالي عامودا على إحياء ذكرى هذه الفاجعة كل عام أمام نصب شهداء حريق سينما عامودا. وسجل العديد من الناجين شهاداتهم وذكرياتهم في هذه الفاجعة، مثل: المحامي الراحل حسن دريعي.

فلسطين ليست خارطة إلكترونية..

استبدلت شركتا غوغل وآبل اسم «فلسطين» على خرائط البحث الخاصة بالشركتين، واستبدلته باسم الكيان الصهيوني، ما أثار غضب الكثيرين الذين تضامنوا مع فلسطين.

■ قاسيون

من جانبها برّرت شركة «غوغل» عدم وجود اسم «فلسطين» على خرائطها بالسعي «إلى عرض المناطق المتنازع عليها بموضوعية باستخدام خط حدودي رمادي منقط» وتقصد بذلك وضع حدود لقطاع غزة والضفة الغربية، وأضافت الشركة: «لم يتغير نهجنا في تصوير المناطق على الخرائط، حيث تحصل غوغل على المعلومات من المنظمات، ومصادر رسم الخرائط عند تحديد كيفية تصوير الحدود المتنازع عليها». وخلف هذا الكلام الذي يبدو محايداً، اصطفت شركتا غوغل وآبل مع الكيان الصهيوني، ومع المنظمات والمصادر الصهيونية.

وفي السياق نفسه، أعلنت وسائل إعلام فلسطينية غضبها واحتجاجها على شطب اسم فلسطين من محركات البحث، وإزالة اسم فلسطين عن خرائطها، واستبدالها باسم الكيان الصهيوني، واعتبرته عدواناً صارخاً ضد التاريخ والهوية الوطنية الفلسطينية، وانحيازاً فاضحاً للعدو الصهيوني. كما أكدت هذه الوسائل، أن فلسطين ليست خارطة إلكترونية يمكن تعديلها عند الطلب.

وتنادى ناشطون فلسطينيون في الوطن والشتات إلى تداول ونشر خارطة فلسطين على أوسع نطاق إلكتروني، وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتخصيص أيام دراسية في المدارس والجامعات لنشر الوعي بجغرافيا وتاريخ فلسطين، رداً على محاولات شطب وتزوير الهوية الوطنية الفلسطينية. ونشر آلاف المغردين على موقع تويتر خارطة فلسطين، مؤكدين أنها موجودة حتى لو تمّ حذفها، وأن تاريخ فلسطين لا يمكن محوه لأنه لم يكتب بقلم رصاص. وانطلقت حملة لمواجهة «شطب اسم فلسطين» على مختلف منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، وأصبحت مناسبة للتنديد بجرائم الاحتلال.

ودعت قوى ووسائل إعلام في فلسطين والعالم إلى اتخاذ إجراءات قانونية مثل: رفع الدعاوى أمام المحاكم، وتشجيع النقابات ومنظمات الحراك الشعبي ولجان مقاطعة الكيان الصهيوني، وتنظيم العرائض والحملات الإعلامية ضد الاحتلال وضد الشركتين. خاصة وأن الكيان الصهيوني يمتلك قوة تتحكم في عالم الصناعات الرقمية، إضافة إلى أنظمة التجسس والمراقبة، وغيرها من الصناعات التكنولوجية الحديثة.

أخبار ثقافية

أول منصة للختم الإلكتروني

أطلقت الصين أول منصة لتطبيق الختم الإلكتروني على أساس تكنولوجيا سلسلة الكتل في مدينة هانغتشو، بهدف تعزيز الأمن والراحة. ومع النمو السريع في الخدمات عبر الإنترنت وازدهار التجارة الإلكترونية، هناك حاجة كبيرة للأختام الإلكترونية لتأمين وتوثيق المستندات وتصديق المعاملات. واستخدمت الشركات والمنظمات دائما أختاماً مختلفة بمعايير متنوعة. ولا يمكن تتبع استخدام هذه الأختام. حلت هذه المشاكل من خلال إطلاق المنصة الجديدة، التي طورتها بشكل مشترك إدارة موارد البيانات بمدينة هانغتشو ومكتب مراقبة السوق ومكتب الأمن العام بالتعاون مع خدمات سلسلة الكتل لشركة آنت فاينانشيل.

معرض الكنوز الكورية

سيتم جمع ما يقرب من 200 قطعة ثقافية معترف بها ضمن الكنوز الوطنية في كوريا الجنوبية، وذلك خلال السنوات الأخيرة في معرض خاص في المتحف الوطني، وافتتح معرض «الكنوز الوطنية الجديدة 2017–2019» وسيبقى مستمراً حتى 27 أيلول في المتحف الوطني الكوري وسط سيئول. وينظم المعرض بالاشتراك مع إدارة التراث الثقافي. وسيقدم المعرض الخاص 27 عنصراً من العناصر المتعلقة بـ 12 كنزًا وطنيًا، و169 عنصراً من العناصر المتعلقة بـ 71 كنزاً، وهو الأكبر على الإطلاق، وعمر بعضها 5000 سنة، من حيث عدد الكنوز التي سيتم عرضها. ووفقًا لقانون حماية التراث الثقافي للبلاد.

كانوا وكنا

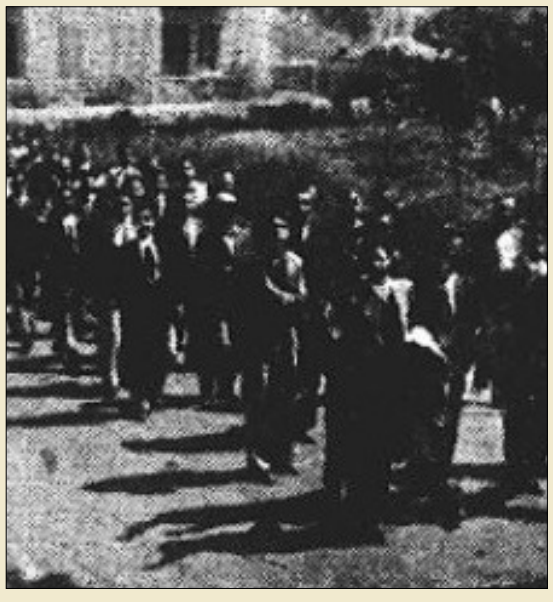

كان إضراب عمال البريد والبرق والقطارات والسيارات والكراجات عام 1946 واحداً من أكبر الإضرابات العمالية الكبرى في فلسطين، إذ توقفت كل الأعمال في جميع المدن، وطالب العمال الذين خرجوا في التظاهرات والمسيرات إلى الشوارع بمطالب الطبقة العاملة في زيادة الأجور وغيرها. في الصورة جانب من مسيرة عمال البريد والسكك الحديدية في حيفا عام 1946 أثناء الإضراب الكبير.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف							
درعا	خالد الشرع	0968844820	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
السويداء	هاني خيزران	0952769397	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
			اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/04/21» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الوعي الشعبي في مواجهة كورونا:

حماية الجسد نِكاية بالأنظمة السياسية..

شكّلت أزمة كورونا فرصةً مواتية لتأمّل الاستجابات المختلفة لأنظمة الحكم والإدارات السياسية في تعاملها مع أزمة صحية طارئة ومستجدة. وكان الوباء أيضاً فرصة لاختبار التعبيرات المختلفة عن المواطنة ومسؤولية الفرد تجاه نفسه وتجاه المجتمع ككل.

■ نور أبو فراج

ففي دول مثل: إيطاليا أو فرنسا، كان الخطاب الشعبي المُحبَط من سياسات حكوماته يؤكد مثلاً على ضرورة التزام الناس بيوتها كرمى للكوادر الطبية المُرهقة في المستشفيات، وليس طمعاً بنيل رضا الجهات الحكومية التي تناشد الناس التزام بيوتها. وعلى صعيد شعبي، عبّر عن هذا التيار بالكثير من الصور والرسومات التي تم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، لتسخر من أن الأجداد في السابق أنقذوا بلدانهم بشن الحروب والقتال، أما هذا الجيل فسيكون قادراً على التباهي بأنه كان مواطناً صالحاً وأنقذ بلاده بلبس الكمامة أو الجلوس على أريكته طوال اليوم.

حين غابت الثقة وتفشّى اليأس!

في سورية، ظهرت منذ الأيام الأولى من الانتشار الفعلي للفيروس نتائج تراكم سنوات من غياب الثقة بين المواطنين السوريين وحكومتهم. وظهر غياب الثقة أوّل ما ظهر في تشكيك شرائح واسعة بأعداد المصابين المصرّح عنهم رسمياً، وهو تشكيك ما زال مستمراً حتى اللحظة.

تجلّت مشاعر عدم الثقة فيما بعد عبر التخوّف من مدى قدرة المنظومة الصحية السورية على التصدي للوباء، أو تأمين الدعم الاقتصادي للناس كي تلزم بيوتها. من جهتها، استخدمت الحكومة السورية منذ البداية حجتين للدفاع عن نفسها، أولهما بالطبع: أن البلاد كانت تعيش حرباً في السنوات العشر الأخيرة، وبالتالي، فالبنية التحتية بكاملها شبه محطمة. والحجة الثانية: عمدت إلى التذكير الدائم بفشل دول لطالما تباهت بتطورها العلمي والصحي ونظام الرفاه الاجتماعي الخاص بها، لكنها كانت عاجزة عن علاج مرضاها أو وقف انتشار الفيروس. فكان الخطاب الرسمي يدافع عن نفسه بالقول: إن تلك الدول ليست بأفضل حالاً، فما الممكن انتظاره من دولة عالم ثالث أنهكتها الحرب والعقوبات الاقتصادية؟

في مواجهة ذلك كله، تبنّى الوعي الشعبي ما يشبه «النزعة الانتحارية» التي غذّاها شعورٌ باليأس، أو إحساسٌ بأن الشعب السوري يتيم ولا يملك سوى الاستسلام للأقدار أياً كانت، دون انتظار أن تُمَدّ له يد المساعدة، صحية كانت أم اقتصادية. خاصة وأن سياسات الحجر الصحي لم تترافق بدعم اقتصادي أو إغاثي كاف، يساعد الذين فقدوا مصادر دخلهم على تأمينِ حاجاتهم الأساسية. هذا إلى جانب تساهل أصحاب القرار مع ظواهر الفساد التي تجلت في حوادث تهريب الناس عبر الحدود، أو حتى في إخراج المسافرين من الحجر الصحي المفروض لقاء رشاوى مالية. كل ذلك عزز شعور الناس بلا جدوى من الإجراءات المُتّبعة، وهنا بدأت مرحلة تشبه لعبة القط والفأر بين الناس والوباء.

مَن خرج في الأيام الأولى من رفع الحظر سيلحظ أن حركة الناس كانت محمّلة بدرجة غير مسبوقة من العدائية، لكنها عدائية يصبّها الناس بعضهم على بعض. بحيث شهدت شوارع أحياء مختلفة في دمشق شجارات واقتتالات، بدت محركاتها في الظاهر واهية جداً لا تتجاوز تدافعاً في شارع مزدحم، أو محاولات تحرش بنساء عابرات. لكن البعد الأعمق يُظهر درجة الاحتقان التي وصل إليها الناس، بحيث يرضى بعضهم بأن يكسر ويُدمي جسده الذي كان محتجزاً لشهرين في البيت بداعي حمايته.

حوّلت السنوات الماضيّة سورية إلى مسرح للفوضى وأثبتت أن الفوضى مجزية بالنسبة للأطراف المتنازعة وتجار الحروب

كمامة اختيارية

منذ تم الإعلان عن رفع الحظر بصورة كليّة قبل شهرين، أفاقت العاصمة دمشق على مشاهد مرعبة للازدحام في الأحياء والشوارع مع انفلات شبه كامل في الإجراءات الاحترازية، فيما أظهرت الجهات المعنية ديمقراطية غير متوقعة في ترك الخيار للناس باعتماد ما يرونه مناسباً من الإجراءات الصحية، وفق تقديراتهم الشخصية، بحيث لا تُرى كمامة واحدة ضمن مئات الوجوه التي تزدحم في الشوارع. في المقابل، تم التركيز على مظاهر شكلية في التعامل مع الوباء، مثل: المغالاة في تصوير مشاهد تعقيم الشوارع ومؤسسات الدولة.

من جانبها، قصرت وزارة الصحة عملها الإعلامي التوعوي- خلال الشهرين الماضيين- على الإعلان الدوري عن عدد المصابين الجدد، وعدد الوفيات، وعدد حالات الشفاء. فنادراً ما يقع المرء في صفحات مواقع التواصل الاجتماعي على معلومات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بالوباء ومناطق انتشاره، أو حتى التذكير بأهمية الوقاية منه، وكل ما يذكر حول ضرورة الالتزام بإجراءات الوقاية يرد من باب رفع العتب وإخلاء المسؤولية، حتى يقال فيما بعد: «راهنّا على وعي المواطن لكنه خيّب أملنا».

من المقلق جداً مشاهدة أعداد كبيرة من الناس تتصرّف بعكس مصالحها؛ بدت شوارع دمشق في الشهر الأخير أشبه بباحات المدارس الابتدائية، لحظة يعلو رنين الجرس معلناً بدء الاستراحة أو انتهاء الدوام. كما لو أن الناس كانوا محرومين قسراً من الخروج، والآن بات مسموحاً لهم ذلك، وكأن صحتهم نفسها ملك للحكومة، وهم حتى لا يملكون أجسادهم، بل تراهم مستعدين لجعل هذا الجسد أكثر مرضاً، أو أكثر تعباً، نكايةً بنظامٍ ما، أو بالعالم أجمع.

حماية الجسد مقاومة

قد يكون من السهل جداً الاستسلام لتبني الخطاب الذي يسخر من انعدام الوعي، ويشبّه الناس بالقطيع الأهوج الذي يتحرك دون هدى، بحيث يبدو أن الحكومة السورية فعلت ما عليها، والباقي ظلّ مرهوناً بدرجة وعي المواطن. لكن السؤال الأجدر بالطرح يتعلّق بالأسباب التي أوصلت بعض الناس إلى تلك الدرجة التي يشعرون فيها بانعدام الانتماء لأوطانهم، ولبعضهم البعض وحتى لأنفسهم، أو يجدون أنفسهم مضطرين للمفاضلة بين أشكالٍ مختلفة من الموت جوعاً أو مرضاً.

حوّلت السنوات الماضيّة سورية إلى مسرح للفوضى، وأثبتت أن الفوضى مجزية بالنسبة للأطراف المتنازعة وتجار الحروب، وبالتالي، لا يوجد ما يمنع من استثمار الوباء لتعزيز المزيد من الفوضى، وتحوّله إلى ورقة ضغط جديدة. ومن هذا المنطلق لا يُستبعد حتى أن يكون السوريون آخر من يستفيدون من اللقاح المرتقب، لأن شفاءهم يقطع الطريق أمام الفوضى. ولهذا بالتحديد يتحوّل فعل «حماية الجسد» والحفاظ عليه إلى شكلٍ من أشكال المقاومة والصمود والتحدّي. لأنه يُعيد للناس الشعور بأنهم فقدوا الكثير، لكنهم ما زالوا يمتلكون أجسادهم، وأن هذه الأجساد ستقاوم وتحارب من أجل حياة تستحقها.